حزب التحالف الشعبي الاشتراكي



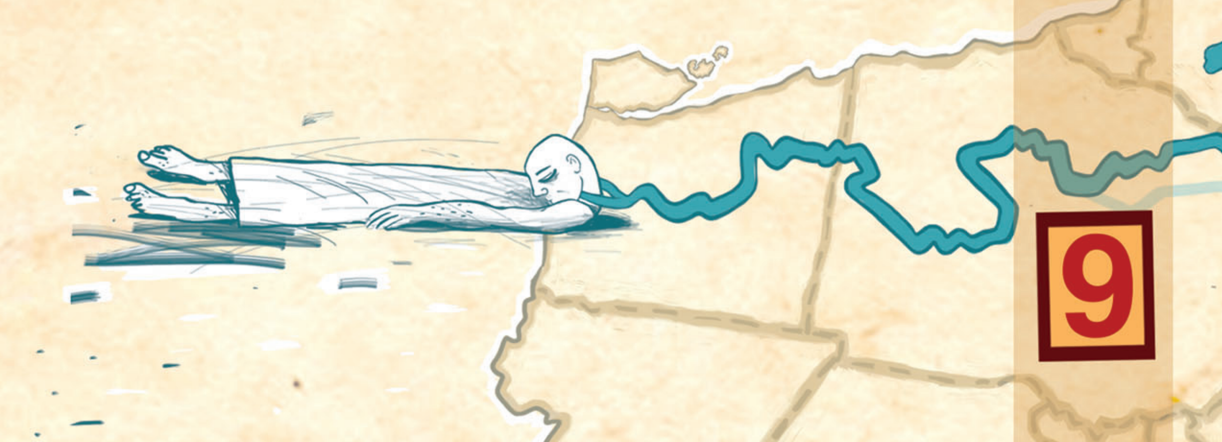
سد النهضة

'حكايات ما وراء السد'

إلهامي الميرغني

كراسات التحالف

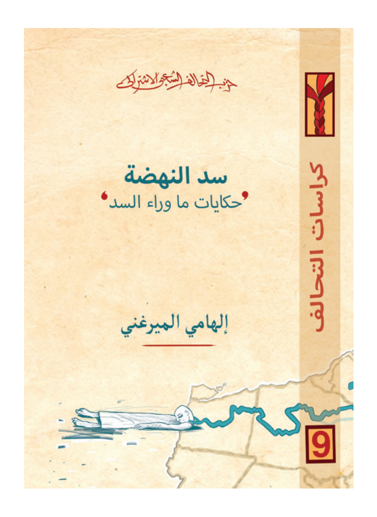
9



سد النهضة

حكايات ما وراء السد

إلهامي الميرغني



سد النهضة

حكايات ما وراء السد

إعداد: إلهامي الميرغني



الغلاف للفنانة: رباب حاكم
الاخراج والتنفيذ : محمد أمين

المحتويات

سد النهضة - حكايات ما وراء السد[1]

تمهيد

هو النيل المقدس نفتديه   وحاشا للكنانة ان تضاما
فإما فوقه عشنا عظاماً   وإما تحته صرنا عظاما

الشاعر هنداوي مصطفى عمران

رغم مرور أكثر من عشر سنوات على مفاوضات سد النهضة إلا أن المعلومات المتوفرة للمواطن المصري مبتورة وغير مكتملة، إضافة إلى وجود تعتيم إعلامي امتد لسنوات لا نعرف عنه سوى ما ينشر عن "فشل جولة المفاوضات حول سد النهضة" وهو ما يتكرر على مدى سنوات. وعندما بدأت البحث وجدت مئات البحوث والدراسات وعشرات الرسائل العلمية عن سد النهضة وفيض من المعلومات الغائبة عن المواطن المصري صاحب المصلحة، فشرعت في كتابة سلسلة مقالات عن "**سد النهضة – حكايات ما وراء السد**" ونشرت على ست حلقات عبر موقع مصر ٣٦٠.

ربما لا يعرف ملايين المصريين أبعاد الخطر الوجودي للسد الإثيوبي وتأثيره على مصر، فهو ليس مجرد مشروع على منابع النيل، ولكنه تحول وتغيير في التعامل القانوني مع النيل وتحويله من نهر دولي إلى نهر عابر للحدود وذلك من خلال:

- **أولاً**: تحويل النيل الأزرق من نهر دولي إلى نهر عابر للحدود وبحيرة إثيوبية ووضع محبس في منابع النيل الأزرق للتحكم فيه.
- **ثانياً**: التحكم في كميات المياه التي تصل إلى دولتي المصب السودان ومصر.

(١) تم نشر أجزاء من هذه الدراسة كمقالات في موقع "مصر ٣٦٠" ونشرت خلال الفترة من ١١ إبريل إلى ١٢ مايو ٢٠٢١ وتمت إضافة تحديثات عند إعدادها للنشر في كتاب.

ترفض إثيوبيا الإعتراف بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان من مياه النيل، وفقاً لاتفاقيات سابقة.باعتبارها اتفاقيات تمت في ظل الاستعمار. وإثيوبيا لم توقع على الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧، وبما يؤكد نيتها المبيتة على الإضرار بمصر والسودان وحصصهم المائية.

إن إثيوبيا شيدت سد النهضة لتوليد الكهرباء وليس للزراعة، وبالتالى فهي تحتاج إلى سد بسعة ١١ أو ١٤ مليار م٣ فقط على أقصى تقدير، وليس لسد بسعة ٧٤ مليار متر مكعب وهو غير مطابق لمعايير الأمان الدولية ويشكل قنبلة مائية تهدد الحياة في مصر والسودان. لذلك هي تبني السد لتفرض على مصر والسودان شراء المياه وتجبرهم على حمايته بدلاً من الهجوم عليه وتدميره.

تقول الدراسات العلمية أن نقص المياه بنحو مليار م٣ يؤدي إلى بوار ٢٠٠ ألف فدان، وبالتالى فإن ملء سد النهضة والذي يتوقع أن يؤدي إلى نقص نصيب مصر بنحو ١٠ مليارات م٣ سنوياً يمثل نصيب ٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية، ويؤدي إلى نقص في إنتاجية المحاصيل، وعلى سبيل المثل: نقص في إنتاجية القمح بنحو ٢,٩ مليون طن سنويا، وانخفاض إنتاجية الذرة الشامية بنحو ٢,٣ مليون طن سنويًا، ونقص في إنتاج الأرز بنحو ١,٧ مليون طن، وتقدر قيمة الخسائر في المحاصيل الحقلية والمحاصيل المعمرة بنحو ٤٣,٨ مليار جنيه كما تقدر خسائر الإنتاج الحيواني والسمكي بنحو ٩,٨ مليارات جنيه، وتقدر خسائر التجارة الخارجية نتيجة زيادة الواردات ونقص الصادرات بنحو ٩٧,٨ مليار جنيه، وبهذا تقدر الخسائر المباشرة في الزراعة فقط بنحو ١٥١ مليار جنيه سنوياً، بالإضافة إلى المشكلات البيئية نتيجة تلوث المياه، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة والهجرة، بالإضافة إلى انخفاض توليد الكهرباء من السد العإلى. كما سيؤدي كل انخفاض بمقدار ٤ – ٥ مليارات م٣ إلى خسارة ١٢٪ من الإنتاج الزراعي وتشريد مليوني عائلة ريفية، أي ما يربو على عشرة ملايين فرد.

يفتقد سد النهضة لعوامل الأمان ولم تقوم إثيوبيا بعمل دراسات الأمان المطلوبة بما يجعله خطر على الحياة في السودان في حالة انهياره بل وقدرت بعض الدراسات أن ارتفاع المياه قد يصل في الخرطوم إلى ١٠٠ متر. لذلك فإننا لسنا ضد التنمية في إثيوبيا بل حريصين عليها بما لا يضر استمرار الحياة في السودان ومصر.

الكارثة الكبري أن إثيوبيا كانت تعاني من شرعية إنشاء السد وعدم إقبال مؤسسات التمويل الدولية والبنوك على تمويل السد في ظل النزاع مع دول المصب. لكن عام ٢٠١٥ وقعت مصر

والسودان واثيوبيا على إتفاق إعلان المبادئ والذي منح قبلة الحياة للسد الإثيوبي ومنحه شرعية ومباركة مصرية سودانية ليندفع التمويل لإستكمال انشاءات السد قبل الوصول إلى اتفاق ملزم وقبل الاتفاق على سعة السد وسنوات الملء، وقبل عمل دراسات أمان السد والذي أكدت عشرات الدراسات العلمية المنشورة على مخاطر انهياره وانعكاسها على استمرار الحياة في السودان ومصر. لقد سمح الاتفاق الذي وقعت عليه مصر والسودان لإثيوبيا بأن تضع محبس على النيل الأزرق وتتحكم في كميات المياه الصادرة إلى السودان ومصر.

لذلك لابد أن تسحب مصر توقيعها على الإتفاق وتخاطب شركات البناء والممولين بوقف العمل فوراً في سد النهضة لحين الوصول إلى إتفاق نهائي وملزم يضمن الحقوق المائية لمصر والسودان. ومن حق مصر استخدام كافة الوسائل والاساليب لوقف فوري لاستكمال هذا المشروع الكارثي الذي يمثل قضية أمن قومي تهدد وجود السودان ومصر.

إنني أدعوا كل المهمومين والمهتمين بقضية سد النهضة للدخول إلى شبكة المعلومات الدولية والبحث عن مخاطر بناء سد النهضة وأمان السد واحتمالات انهياره وتأثير ذلك على الحياة في مصر والسودان.

الدراسات متوفرة والمخاطر معروفة ومحددة ولكن لم تهتم الإدارة في السودان ومصر بحجم الخطر الوجودي الذي يهددهم وصمتت على تحويل النيل الأزرق من نهر دولي إلى نهر عابر للحدود وبحيرة إثيوبية لها كامل حرية التصرف في كميات المياه بها دون أي اعتبار لدولتي المصب وهي جريمة بحق الشعبين السوداني والمصري ومخالفة صريحة للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق دول المصب في وقف إي إنشاءات على مجاري الإنهار الدولية.

لذلك وجدت ضرورة تجميع رؤيتي حول سد النهضة لتنشر متكاملة في كراسة ضمن كراسات التحالف الشعبي الاشتراكي، اضعها بين يدي المواطن المصري صاحب المصلحة في مياه النيل والذي قد لا يعرف ولا يقدر حجم الخطر القادم. ومن حقه أن يعرف ويقرر كيف نواجه الخطر معاً. تضمنت الموضوعات التالية:

١- التعنت الأثيوبي ودموع التماسيح.

٢ - من يمول سد النهضة.

٣ - البنك الدولي وتسليع المياه.

٤ - أصابع إسرائيل تعبث في منابع النيل.

٥ - مصر والفقر المائي.

٦- اتفاق إعلان المبادئ ٢٠١٥.

٧ - ما العمل؟!

لقد حاولت واجتهدت ويكفيني شرف المحاولة. واتمني أن أكون قد أضأت بعض الجوانب الغامضة حول سد النهضة ومستقبل مياه النيل والخطر على شعوب وادي النيل في مصر والسودان.

بعد أيام يبدأ الملء الثالث لسد النهضة بإرادة إثيوبية منفردة ودون اتفاق نهائي مع دولتي المصب والذي باكتماله في شهر سبتمبر ٢٠٢٢ يجعل سد النهضة أمر واقع ورغم مخاطر إنهياره ستضطر مصر والسودان لحمايته لأن إنهياره بعد إكتمال الملء يعني فناء للحياة في مصر والسودان.

إن معركة سد النهضة هي معركة الحياة والوجود. واذا لم نتحرك الآن فلا نلوم إلا أنفسنا.

إلهامي الميرغني

١ - التعنت الأثيوبي ودموع التماسيح

أكثر من عشر سنوات من التفاوض حول سد النهضة، المشروع الأثيوبي الذي يهدد استمرار الحياة في مصر والسودان وتعثر متواصل، إصرار إثيوبي على أن تكون المفاوضات من خلال الاتحاد الأفريقي فقط رغم فشله المتكرر في حل النزاعات حيث لا يملك آليات لذلك. ومصر والسودان ذهبوا من قبل للولايات المتحدة والآن يطالبون بلجنة رباعية تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهو ما ترفضه أثيوبيا. كما نود أن نؤكد من البداية ان خلافنا مع النظام الإثيوبي وأطماعه الإقليمية ليس عداء للشعب الإثيوبي الذي يعاني أيضاً من النظام وندعم حقه في الحرية والحياة والتنمية المستدامة. ويدعونا ذلك إلى تأمل تطور العلاقات المصرية الأفريقية.

علاقات مصر الأفريقية ومسيرة طويلة

أيام الرئيس عبد الناصر السياسة المصرية كانت تعمل في عدة دوائر سياسية الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة العالم ثالثية ودول باندونج وعدم الانحياز. وكانت مصر حاضرة وبشدة في قلب أفريقيا واحتضنت القاهرة العشرات من حركات التحرر الوطني الأفريقية،كما تلقي العديد من الزعماء الأفارقة تعليمهم الجامعي في القاهرة وكانت التجربة الناصرية داعمة وملهمة لبومدين في الجزائر وجوليوس نيريري في تنزانيا وباتريس لومومبا في الكونغو ثم معمر القذافي في ليبيا وغيرهم كثير. ولكن مصر تغيرت والعالم كله تغير وتغيرت أفريقيا.

منذ جاء السادات وأصبح قادة حركات التحرر مطاردين ومع دخول السادات نفق الخيانة المظلم كان لا يعرف إلا سفاحي أفريقيا أمثال عيدي أمين وموبوتو سيسيكو وغيرهم من السفاحين الأفارقة. أما مبارك فكانت أفريقيا خارج اهتماماته إلى أن حدثت محاولة اغتياله في أديس ابابا عام ١٩٩٥ وأعقبها انسحاب كامل من أفريقيا، بل وتعالى على أي دور أفريقي إيجابي. كما بدأ تبلور أقطاب أفريقية جديدة مثل جنوب أفريقيا وإثيوبيا وهي تحاول ان تكون مراكز قيادة للنظام الإقليمي الأفريقي.

تضم دول حوض النيل كلا من: إريتريا، أوغندا، إثيوبيا، السودان، جمهورية الكونغو

الديمقراطية، جنوب السودان، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر وهي منطقة مليئة بالصراعات أكثر من ٢٦ صراعاً، وتعيش على صفيح ساخن من بين هذه الصراعات:

- النزاع الحدودي الإثيوبي الصومالى على منطقة الأوجادين، والذين أدى إلى الحروب في الأعوام ١٩٦٤، ١٩٧٧، ١٩٨٢ بين الدولتين.
- النزاع بين الصومال وكينيا على إقليم "أنفدي".
- النزاع بين السودان وكينيا على مثلث "أليمي".
- النزاع بين تنزانيا وكينيا.
- النزاع الحدودي بين السودان وكل من إثيوبيا وإريتريا.
- النزاع الحدودي بين كينيا وأوغندا.
- النزاع الحدودي بين السودان وأوغندا.
- النزاع بين الكونغو الديمقراطية وكل من أوغندا ورواندا.
- النزاع بين رواندا وبوروندي.

في عهد مبارك وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في ١٩٩٨/٦/٢٩ وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من ١٩٩٩/٢/١٧ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. وقد وقعت ٩ دول من الأعضاء في الكوميسا بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣١ على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها هي: (مصر/ وكينيا/ السودان/ موريشيوس/ زامبيا / زيمبابوي/ جيبوتي/ ملاوي/ مدغشقر)، وانضمت إليهم رواندا وبوروندي فى ٢٠٠٤/١/١' حيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها, شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا.

لكن الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة لم تعد مصر إلى قلب أفريقيا، وفي مايو ٢٠١٠ تم توقيع "**اتفاقية عنتيبي**"، بين ٤ دول منفردة من حوض نهر النيل، في مدينة عنتيبي الأوغندية، وهي اتفاقية إطارية مثيرة للجدل، تم التوقيع عليها في غياب دولتي المصب مصر والسودان؛ حيث وقّع ممثلو إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا بالأحرف الأولى على الاتفاق بعد مفاوضات استمرت حوالي ١٠ سنوات بين الدول التي يمر عبرها النهر من أجل تقاسم أفضل لمياهه، بينما أصدرت كينيا بيان تأييد للاتفاقية دون التوقيع، ولم يحضر مندوبو الكونغو الديمقراطية وبوروندي وهكذا

أصبحت مصر تتحرك في قضية سد النهضة بدون ظهير أفريقي على عكس مراحل سابقة.

رغم أن الثورة المصرية حاولت استعادة العلاقات المصرية الأفريقية وأرسلت وفداً شعبياً لإثيوبيا بعد إعلانها عن تحويل سد الألفية إلى سد النهضة، كما سافر رئيس الوزراء إلى إثيوبيا في مايو ٢٠١١، إلا أننا لم نضع قضايا التنمية الإفريقية المستدامة المشتركة على جدول أعمال المجلس العسكري، ومرسي ثم السيسي فوصلنا لما نحن فيه الآن.

كانت مصر قد جمدت عضويتها في مبادرة حوض النيل في أكتوبر ٢٠١٠، كرد فعل بعد توقيع دول منابع النيل على "اتفاقية عنتيبي" وذلك في عهد مبارك وقبل ثورة يناير. إن إهمال وتجاهل أفريقيا والتنمية المشتركة، حول مصر إلى نشاذ في الوسط الأفريقي رغم رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩، ولكن لم يتم حل مشكلة سد النهضة، ولن تحل المشكلة قبل أن يغير النظام المصري سياساته وتوجهاته ويبحث عن العلاقات الاقتصادية والسياسية مع أفريقيا بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص، ويدعم المصالح والمشروعات المشتركة.

أثيوبيا ومواردها المائية

تزرف أثيوبيا دموع التماسيح على حقها في المياه والتنمية، وأن مصر والسودان متعنتان ولا يرغبان في التنمية الأثيوبية. وعندما نتحدث عن حصص مصر والسودان في مياه النيل نعرف أن حصص دول المصب لا تتجاوز ٨٤ مليار م٣ سنوياً يضيع منها ١٠ مليار م٣ خلال رحلة الوصول إلى دول المصب، ويخص السودان ١٨,٥ مليار م٣ ويخص مصر ٥٥ مليار م٣[١]. وتمثل موارد النيل الأزرق ٨٥٪ من موارد النيل خاصة في موسم الفيضان وتنخفض إلى ٥٩٪ من الإيراد باقي شهور السنة، بينما تأتي باقي المياه ١٤٪ من نهر السوباط، ١٣٪ من نهر عطبرة، ١٤٪من بحر الجبل وتتغير هذه النسب في موسم الفيضان لتصل إلى ٦٨٪ من النيل الأزرق و٢٢٪ من نهر عطبرة، و٥٪ لكل من السوباط و بحر الجبل. وتعزى المساهمة الضئيلة نسبياً للنيل الأبيض إلى الفقد الناتج عن التبخر في منطقة السدود[٢].

مهم أن نعرف أن إثيوبيا لاتعاني أي نقص في المياه، فهي تمتلك حوالي ٢٤ حوضاً نهرياً ويصل حجم الأمطار عليها إلى ٩٣٥ مليار م٣ في العام، منها ٤٥٠ مليار م٣ في العام داخل حوض النيل فى إثيوبيا. ويصل حجم المياه المتمثل فى التصرف الطبيعى للأنهار التى تنبع من إثيوبيا، وتجرى منها إلى خارج حدودها «**قبل الشروع فى بناء السدود الأثيوبية**»، إلى ١٠٠ مليار م٣ سنوياً. والكمية المتبقية والتى تصل إلى ٨٥٠ مليار م٣ سنوياً من المياه، تستخدم بالفعل داخل الأراضى الأثيوبية فى الزراعات المطرية والمراعى الطبيعية والغابات. وبالتالى فإن إثيوبيا

لا تعاني أي مشاكل نقص في المياه اللازمة للزراعة والرعي، بل إن ٨٥٠ مليار م٣ من الأمطار تتبدد داخل حدودها. وبجانب سد النهضة أعلنت إثيوبيا في أول يونيو ٢٠٢١ عن إنشاء ١٠٠ سد جديد على النيل (٣).

تتساقط الأمطار على الهضبة الأثيوبية خلال شهور الصيف من يوليو إلى سبتمبر حيث توجد عدة أنهار تنبع من حوض الهضبة الإثيوبية، التي يبلغ ارتفاع منسوبها نحو ألفي متر فوق سطح البحر، وتختلف الهضبة الإثيوبية عن هضبة البحيرات في طبيعتها ومواردها المائية، ومن أهم هذه الأنهار:

- النيل الأزرق

يُعد الرافد الأعلى في المنسوب، حيث ينبع من أعلى الهضبة، بارتفاعات تتراوح بين ألفين وثلاثة ألاف متر فوق سطح البحر، وينبع النهر من خلال عدد من العيون الجبلية جنوب بحيرة **تانا**، ويتميز مجرى النهر بوجود العديد من المستنقعات والأخوار والأحراش الزراعية، ويمتد جريانه حتى يلتقي بالنيل الأبيض عند الخرطوم. ويصب في نهر النيل الأزرق رافدان هما فرعا الدندر والرهد، اللذان ينبعان من الجبال الإثيوبية، ويصبان في النيل الأزرق. ويلتقي النيل الأبيض، الذي يتكون من إيراد نهر السوباط وبحر الجبل، بالنيل الأزرق عند الخرطوم، ويسمى عندئذ بالنيل الرئيس. وقد أنشأت السودان خزانين على النيل الأزرق، هما خزان سنار بسعة ٣٩٠ مليون م٣ (٤) وخزان الروصيرص، لتخزين ٧,٤ مليار م٣ فقط من المياه سنوياً (٥).

- نهر السوباط

يتكون نهر السوباط من فرعين رئيسين، ينبعان من الجانب الجنوبي لجبال إثيوبيا، المتاخمة للحدود الشرقية للسودان، هما البيبور والبارو، ويعد البارو هو الرافد الأكبر وينبع من خلال ممرات جبلية ضيقة وعميقة، بينما البيبور يمر من خلال أخاديد من هضبة الأباسينيا والبارو.

- نهر عطبرة

ينبع من الهضبة الإثيوبية، على مقربة من بحيرة تانا، من ارتفاع ألفي متر فوق سطح البحر، ويتغذى من رافدين هما نهر السلام، ونهر التكازي.

تقدر كمية المياه السطحية الإثيوبية بنحو ١٢٢ مليار م٣، يتجه منها نحو ٩٧ مليار م٣ خارج الأراضي الإثيوبية، موزعة كالتالي: مصر والسودان ٨٤ مليار م٣، وكينيا ٨ مليار م٣، والصومال

٧ مليارات م^{٣}، وجيبوتي ملياري م^{٣}، ويتبقى ٢٥ مليار م^{٣} داخل الأراضي الإثيوبية.إذا إثيوبيا لديها فائض مائي كبير على عكس مصر التي تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث متوسط كمية الأمطار السنوية، أو بإيراد نهر النيل. لذلك تعكف إثيوبيا على إنشاء السدود والخزانات على ضفاف النهر الخالد، وأهدافها حجب المياه وتكديسها لتوليد وبيع الطاقة الكهربائية لدول الجوار، وتحقيق مكاسب اقتصادية.

لذلك تقر إثيوبيا أن هدفها من إقامة السدود ليس توفير المياه للزراعة والرعي بل الهدف هو توليد الكهرباء. ولكنها في بداية المشروع كانت تتحدث عن سد بسعة ١١ مليار م^{٣} ثم رفعت سعة السد وأرتفاعه حتي وصلت إلى ٧٤ مليار م^{٣} وذلك بهدف توليد الكهرباء حيث تستهدف زيادة طاقة توليد الكهرباء بها من ٤٣٠٠ ميجاوات حالياً إلى ١٧٣٠٠ ميجاوات، من خلال مشاريع الطاقة المائية والحرارية الأرضية والشمسية والحيوية، ومنها سد النهضة الذي ستبلغ طاقة إنتاجه ٦٤٥٠ ميجاوات. إلا أنه في أغسطس الماضي أعلنت إثيوبيا وقف تصدير الكهرباء إلى السودان، وتقليل الكمية المصدرة إلى جيبوتي؛ إثر أزمة انقطاعات متتالية للكهرباء في البلاد. وعلى خلفية ذلك قال سليشي بقلي، وزير المياه والري الإثيوبي، إن السدود الإثيوبية تعاني نقصا حادا في المياه؛ بسبب شح الأمطار في مختلف أنحاء البلاد، مما أدّى لنقص إنتاج الطاقة الكهربائية. وأضاف أن البلاد تعاني نقصاً في إنتاج الكهرباء يقدر بنحو ٤٧٦ ميجاوات، وعليه ستقوم الحكومة الإثيوبية بوقف تصدير الكهرباء إلى السودان، وتقليل الكمية المرسلة إلى جيبوتي.

مخاطر وأمان سد النهضة

يشكل سد النهضة بحجم وسعة التصميم الحإلى ٧٤ مليار م^{٣} كارثة في حالة إنهياره خاصة وأنه مفتقد للدراسات الجادة وخاصة دراسات أمان السد. ولقد طلبت منظمة السدود الدولية تقديم ٨ أنواع من دراسات أمان السد، ولم تقدم إثيوبيا منهم دراسة واحدة. كما تم خلال المفاوضات اختيار مكتب استشاري فرنسي لإجراء دراسات أمان السد ورفضت إثيوبيا إجراء الدراسات وهو ما يزيد من مخاوف انهيار السد خاصة أن ذلك لن يضر إثيوبيا لأن أرض السد مرتفعة بأكثر من ٥٠٠ م عن سطح البحر وعلى بعد أقل من ٤٠ كم من الحدود السودانية.

رأي الدكتور عباس شراقي أستاذ الجيولوجيا بجامعة القاهرة أن صخور سد النهضة رغم أنها نارية ومتحولة إلا أنها شديدة التحلل والتشقق، وليس هذا هو العامل الجيولوجى الوحيد

الفيصل فى أمان السد إضافة إلى المبالغة فى حجم سد النهضة، زيادة سعة الخزان من ١١,١ مليار متر مكعب كما جاء فى الدراسات الأمريكية إلى ٧٤ مليار متر مكعب بدون دراسات هندسية دقيقة. كما حدد عدد من الأضرار في[٦]:

١- انتهاء سد النهضة بالموصفات الحالية التى فرضتها اثيوبيا (٧٤ بليون متر مكعب) دون الوصول إلى اتفاق مع مصر يعد أكبر خسارة سياسة لمصر حيث إن اثيوبيا سوف تتبع نفس سيناريو بناء سد النهضة فى المستقبل خاصة وأن لديها خطة مستقبلية لإنشاء ٣٠ مشروع على النيل الأزرق منهما ٣ على النهر الرئيسى بسعة تخزينية اجمالية تزيد عن ٢٠٠ بليون م٣ علما بأن متوسط إيراد النيل الأزرق سنويا ٥٠ بليون م٣.

٢- فقد مصر والسودان لكمية المياة التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من ١٤ إلى ٢٤ بليون متر مكعب حسب سعة التخزين الميت، ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولى لإفتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي ٥٠ بليون متر مكعب سنوياً، وبالتالى لا يحتاج هذا السد سنوات لملئ البحيرة، بل عام واحد فقط، ولكن الحكومة الأثيوبية أعلنت أنها سوف تدير الوحدات الكهربائية على مراحل، وبالتالى فإن مياه سعة التخزين الميت (المعلنة من أثيوبيا ١٤ بليون متر مكعب) يمكن حجزها على مدار ثلاث سنوات. وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكم وموعد التشغيل لأخذ الأحتياطات اللازمة لتفادي أزمة نقص المياة في سنوات الملئ.

٣- زيادة فرص تعرض السد للإنهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياة النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام (أغسطس) إلى ما يزيد على نصف بليون متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠ م نحو مستوي ٦٠٠ م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي، وقد سجل مقياس الدمازين على النيل الأزرق ٧١٩ مليون متر مكعب يوم الثلاثاء ٤ سبتمبر ٢٠١٨ .

٤- فقد مصر والسودان لكمية المياة المتسربة في صخور الخزان والتي لم تقدر حتى الآن.

٥- انخفاض منسوب بحيرة ناصر ب حوالي ١٠ م مما يؤثر سلباً على توليد الطاقة الكهربائية.

٦- التكلفة الكبيرة التي تقدر ب ٤,٨ بليون دولار والتي قد تصل إلى أكثر من ٨ بليون دولار، علماً بأن إجمالى الموازنة العامة الأثيوبية للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ أقل من ١٤ بليون دولار أمريكى، ٤,٢ بليون دولار أمريكى عام ٢٠١١ حين بدأ بناء سد النهضة.

٧- غرق حوالي ١٥٠- ٢٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري حول السد (٣٠٠ - ٤٠٠ ألف فدان) والتي تعد محدودة في حوض النيل الأزرق فى مختلف المناطق (٢ مليون فدان) تحت مياه بحيرة السد، و حوالي ١٥٠ - ٣٠٠ ألف فدان من الغابات.

٨- إغراق بعض المناطق التعدينية الواعدة بكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وكذلك بعض مناطق المحاجر.

٩- تهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة.

١٠- قِصر عمر سد النهضة والذي يتراوح بين ٥٠ - ٧٠ عاماً نتيجة الأطماء الشديد (حوالى ٢٥٠ ألف متر مكعب سنوياً)، وما يتبعه من مشاكل لتوربينات توليد الكهرباء، ويطول عمر السد اذا أنشئت اثيوبيا سدودا أخرى على النيل الأزرق نتيجة حجزها لجزء من الطمي.

١١- انخفاض كفاءة سد النهضة في انتاج الطاقة الكهربائية، والتي تتراوح بين ٢٨,٥ إلى ٣٠٪.

١٢- زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياة التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة، والذي يصل إلى ٧٤ بليون طن علاوة على وزن السد الرئيسى والمكمل بحوالى ٧٤ بليون طن أخرى.

١٣- فقد السودان للطمي الذي يخصب الأراضي الزراعية حول النيل الأزرق.

١٤- تلوث مياة بحيرة السد نتيجة تخزينها أعلى صخور غنية بالمعادن والعناصر الثقيلة.

١٥- التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع.

وكان **شراقي** قد عدد بعض المخاطر في دراسة سابقة ومنها:

- سد النهضة يبعد حوالى ٥٠٠ كم فقط عن أكبر فالق على سطح الأرض وهو الأخدود الأفريقى العظيم والذى يقسم إثيوبيا نصفين وهو ما يزيد احتمالات انهيار السد.
- صخور منطقة سد النهضة بازلتية شديدة التحلل والتشقق.
- تنبع مياه النيل الأزرق من قمم الجبال البركانية البازلتية التى تصل إلى ٤٦٢٠ متر إلى سد النهضة عند منسوب ٥٠٠ إلى ٦٥٠ متر فوق سطح البحر فى انحدارات شديدة.
- إثيوبيا الأولى عالميا فى شدة انجراف التربة والإطماء.
- تسقط المياه بغزارة فى يوليو-أغسطس-سبتمبر، ويصل متوسط التصرف اليومي إلى أكثر من٦٠٠ مليون متر مكعب مما يشكل فيضانات شديدة.
- السد المكمل ركامي وطوله ٥ كيلومترات وارتفاعه ٥٠ متراً، ومقوس بحيث الجهة المقعرة فى اتجاه البحيرة مما يسبب ضعفه.

- تنتشر في إثيوبيا بالكامل ظاهرة الانزلاقات الأرضية وتساقط الصخور بفعل التشققات والأمطار الغزيرة وقوة اندفاع المياه والفيضانات الطمية.
- إثيوبيا هى أكثر الدول الأفريقية نشاطا للزلازل حيث شهدت ٨ زلازل فى الخمس سنوات الأخير من ٤ إلى ٥,٢ ريختر.
- تتميز أحواض الأنهار الإثيوبية بالأودية الضيقة والعميقة، متوسط عمق النيل الأزرق ٥٠٠ م، وتصل إلى ٢٠٠٠ م فى بعض المواقع.

كفاءة سد النهضة

كتب العديد من الخبراء المهتمين بسد النهضة عن غياب كفاءة السد وهو ما أكدته عدت دراسات ومقالات منشورة. في أكتوبر ٢٠١٤ أكد الدكتور محمد نصر علام، وزير الموارد المائية والري الأسبق، أن كفاءة سد النهضة الإثيوبي لتوليد الطاقة محدودة ولا تتعدى ٣٠٪ نظرًا للسعة الكبيرة للسد[٨]. وفي ٢٠٢١ أكد **الدكتور محمد عبدالعاطي**، وزير الموارد المائية والري المصري، أن كفاءة سد النهضة الإثيوبي ٣٠٪ فقط، وأنفقت إثيوبيا تكلفة أكثر من اللازم، بدليل إلغاء ٤ توربينات من السد لعدم الحاجة إليها، من بين ١٦ توربينا، لأنها غير قادرة على إنتاج الكهرباء [٩].

دراسة **الدكتور أحمد جاجان عباب** حول احتمال تعرض السد إلى الانهيار بشكل كبير. حيث ان الكمية المخزونة والمسربة من المياه كافية لازاحة الصخور الارضية ولا سيما وان ٧٥ ٪ من منطقة حوض النيل الأزرق تتكون من صخور بركانية بازلتية وعلى عمق ١٥٠٠ متر مع ما يتبعه من زيادة الحمل والاجهاد الصخري او الخرساني مما يؤدي إلى إيجاد فجوات او تشقق في جسم السد، مما يحدث فراغ كبير في الفوالق الارضية المحيطة بالسد بسبب قوة اندفاعها ونتيجة للجاذبية الأرضية، وانه يتوقع حدوث اكثر من زلزال في المنطقة بمقياس ٣ ريختر [١٠]. كما أنتقد اسناد تنفيذ هذه السدود الضخمة إلى شركات مغمورة ليست لها الخبرة الكافية مع الاخذ في الحسبان الخسائر الهائلة التي يمكن ان يتسبب فيها السد في حال انهياره في كل من السودان ومصر. وهناك عشرات الدراسات العلمية المنشورة حول كفاءة سد النهضة الإثيوبي.

لكل هذه الأسباب يصبح سد النهضة عديم الأمان وخطر على الحياة في السودان في حالة انهياره بل وقدرت بعض الدراسات أن ارتفاع المياه قد يصل في الخرطوم إلى ١٠٠ متر. لذلك فإننا لسنا ضد التنمية في إثيوبيا بل حريصين عليها بما لا يضر استمرار الحياة في السودان

ومصر. وإذا كان الهدف توليد الكهرباء فهي تحتاج لسد بسعة ١١ مليار متر مكعب فقط وليس ٧٤ مليار متر مكعب فالهدف ليس مجرد تغطية احتياجاتها من الكهرباء ولكن حجب المياه عن مصر والسودان وتعطيشهم ثم بيع المياه وتصدير الكهرباء.

كما يمكن من خلال مشاريع التكامل الأفريقي أن تُصدر مصر فائض الكهرباء لديها إلى إثيوبيا فهي أهم من تصديره إلى أوروبا. كذلك يجب أن يكون هناك مشاريع تكامل مشتركة للدول الأفريقية ودول حوض النيل، وأن تبادر مصر إلى طرح حلول لمشاكل الكهرباء في السودان وإثيوبيا، فهذه مهمة مصر وليست مهمة الصين وإسرائيل. لكن تصريحات أحد الوزراء الإثيوبين ببيع المياه للسودان ومصر يكشف عن النوايا الحقيقية لتعطيش مصر والسودان. إن الحق في المياه تكفله العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر، أما حجز المياه وتسليعها وتحويل النيل إلى بحيرة إثيوبية ووضع محبس عليه فهي خطة سوداء يقودها البنك الدولي منذ سنوات ولذلك حديث آخر.

٢- من يمول سد النهضة ؟!

بتغيير العلاقات في أفريقيا ودول حوض النيل تم توقيع إتفاق **عنتيبي** في غيبة مصر والسودان، كانت مصر قد جمدت عضويتها في مبادرة حوض النيل في أكتوبر ٢٠١٠، وذلك كرد فعل بعد توقيع دول منابع النيل على "اتفاقية عنتيبي". وفي ظل انقسام بين دول حوض النيل بعد توقيع اتفاق عنتيبي والحديث عن التخلي عن الاتفاقيات التي وقعت في عصر الاستعمار لدول حوض النيل رغم أن اتفاقية تقاسم المياه لم تكن وقتها إثيوبيا مستعمرة، كما أن إعادة توزيع الحصص بدون أي اعتبار لدولتي المصب وحقوقها الراسخة يمثل عدوانا على شريان الحياة في السودان ومصر. وهنا يبرز السؤال وهو من الذي مول بناء سد النهضة في ظل هذه الإجواء؟!

إن عملية تمويل السد تحمل العديد من الدلالات السياسية حيث تنقسم إلى عدة مجموعات الأولي هي الصين والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والبنك الدولي والمجموعة الثانية تضم الدول الخليجية والمجموعة الثالثة تضم إسرائيل ولكل منهم هدف واضح من أعمال تمويل السد والمشاركة في البناء ودعم المشروع الأثيوبي رغم أضراره على مصر والسودان. **إضافة إلى مستثمرين مصريين مثل أحمد السويدي الذي يمد كابلات نقل الكهرباء وأحمد هيكل وشركة القلعة وغيرهم حيث تتجاوز الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ٧٥٠ مليون دولار.** لكن العجب العجاب هو أن تلجأ مصر إلى الولايات المتحدة والبنك الدولي للتحكيم في مفاوضات السد، أو تظل العلاقات مع دول الخليج طبيعية رغم دعمهم لإثيوبيا وتمويل مشروعات المياه والكهرباء رغم إدراكهم لمخاطر ذلك على مصر والمصريين.

من الذي مول سد النهضة؟

منذ سنوات والحلم الإثيوبي في بناء امبراطورية كبرى في قلب أفريقيا يسيطر على حكام أديس أبابا، ولذلك تم تحويل مشروع سد الألفية إلى سد النهضة كنوع من السيطرة على منابع النيل وتدفقه إلى دول المصب السودان ومصر ووضع محبس على تدفق النهر المستمر منذ الآف السنين. **إضافة لعدد آخر من السدود على روافد النيل الأزرق وتحويل نهر النيل من نهر دولي يمر في عدة دول إلى بحيرة إثيوبية خالصة** تتحكم في موارده وما تسمح به ليمر

لدول المصب. وفي البداية حاولت إثيوبيا محاكاة معركة مصر لبناء السد العالي وذلك من خلال الاعتماد على مصادر التمويل المحلية للمشروع الذي تبلغ تكلفته أكثر من خمسة مليار دولار وهو ما يمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإثيوبي عام ٢٠١٨. كحلم إثيوبي تاريخي لبناء دولة كبرى في قلب أفريقيا وجعلت من السد المشروع القومي لبناء إثيوبيا.

حاولت إثيوبيا عمل تعبئة وطنية حول مشروعاتها الاقتصادية وفي القلب منها تشييد سد النهضة وإنه جزء من خطة تنمية إثيوبية كبرى، ولذلك حاولت فرض تمويل المشروع على المصارف المحلية التي أجبرت على تخصيص ٢٧٪ من القروض لصالح الدولة إضافة إلى إجبار الموظفين على التبرع بجزء من مرتباتهم لدعم بناء السد. وإذا كان لدي إثيوبيا ثلاثة ملايين يعملون في الخارج فإنها استهدفتهم لتمويل السد من خلال طرح سندات لم تحقق المطلوب في الطرح الأول ولكن تم خفض قيمة السند من ٥٠٠ دولار إلى ٥٠ دولار وبسعر فائدة ٦٪، وبالفعل جمعت ٤٥٠ مليون دولار من مصادر تمويل محلية عام ٢٠١٤. بل ووصلت إلى مليار دولار استنفزت في الأعمال الإنشائية الأولى لسد النهضة.

الصين وأوروبا في إثيوبيا

على الطرف الآخر كانت الصين التي تستثمر في بناء السدود في أكثر من ٢٢ دولة أفريقية وكانت من أوائل الدول التي استثمرت في إثيوبيا. وفي عام ٢٠٠٢ دفعت الصين ٢٢٤ مليون دولار لتمويل سد تاكيزي وفي عام ٢٠١٢ دفعت ٥٠٠ مليون دولار لتمويل سد غايب ٣. وفي عام ٢٠١٣ مولت ١,١ مليار دولار لمشروعات البنية التحتية وتأسيس شبكة نقل الكهرباء التي تخدم سد النهضة وباقي السدود الإثيوبية. وفي عام ٢٠١٩ قدمت ١,٨ مليار دولار لتوسيع شبكة الكهرباء في إثيوبيا وتوجه جزء من هذا المبلغ لاستكمال الإنشاءات في سد النهضة وشراء التوربينات. وأسند العمل لعدد من الشركات الدولية الألمانية والإيطالية والفرنسية إضافة إلى شركة جنرال إليكتريك الأمريكية.

تتضمن قائمة الشركات الصينية شركة Voith Hydro Shanghai الصينية التي تعمل في مجال استكمال بناء محطة التوليد بالسد، بالإضافة إلى مجموعة Gezhouba الصينية المحدودة للإنشاءات والمقاولات. كما حصلت شركة البناء الإيطالية "ساليني إمبريجيلو" المتخصصة في بناء السدود، على عقد في عملية بناء سد النهضة، خاصة وأن الشركة تملك سابقة أعمال في إثيوبيا قبل سد النهضة، حيث عملت الشركة الإيطالية في مشاريع أخرى داخل إثيوبيا مثل سد غايب ٢

وغايب ٣، كما منحت السلطات الإثيوبية عقد توريد الكابلات ذات الجهد المنخفض والعالى للسد لشركة "Tratos Vaci SPA" الإيطالية في عام ٢٠١٢.

وفي يناير ٢٠١٣، دخلت الشركات الفرنسية إلى السباق، ووقعت شركة "ألستوم" عقداً بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مع شركة ميتالز آند انجنيرنج كوربوريشن (ميتيك) الإثيوبية، والمقاول الرئيسي السابق للمشروع– لتوريد توربينات ومولدات لمحطة الطاقة المائية لسد النهضة، بحسب ما أعلنته الشركة على موقعها الإلكتروني. كما تقوم شركة "ألستوم؛ الألمانية بجانب التوريد بالإشراف على تركيب جميع المعدات الكهروميكانيكية للسد، بما في ذلك ٨ توربينات ٣٧٥ ميجاوات و٨ مولدات للمرحلة الأولى من بين ١٦ توربينة. يتضمن العقد أيضًا تشغيل الهندسة وتشغيل محطات الطاقة، كما ستشرف "ألستوم" على برنامج لتطوير المهارات محلياً.

كما تعمل شركة «فويث هيدرو» الألمانية الشهيرة، المتخصصة في مجال التوربينات والمحركات الهيدروليكية، على توريد التوربينات اللازمة للسد بالشراكة مع شركة ألستوم الفرنسية، التي تعمل هي الأخرى في مشروعات السد بموجب عقد مشترك مع شركة «جنرال إلكتريك» الأمريكية.

الولايات المتحدة هل يمكن أن تكون طرفاً محايداً؟!

عن طريق مؤسسة تمويل التنمية الدولية قدمت الولايات المتحدة خمسة مليارات دولار لتمويل التنمية في إثيوبيا ومواجهة النفوذ الصيني. وهذه هي الدولة التي دعتها مصر كوسيط في المفاوضات وتوصلت لاتفاق وقعت عليه مصر منفردة في فبراير ٢٠٢٠ ورفضت إثيوبيا والسودان التوقيع. كما حصلت إثيوبيا في نهاية عام ٢٠١٩ على قرض من صندوق النقد الدولي قيمته ٢,٩ مليار دولار بهدف الاصلاح الاقتصادي في إثيوبيا وذلك بتوصية ودعم أمريكي.

وفي الوقت الذي ينفي فيه البنك الدولي أي صلة له بتمويل سد النهضة، فإنه يمول خط نقل للكهرباء عإلى الجهد بقوة ٥٠٠ كيلوفولت وألفي ميجاواط، وكذلك يمول مشروع الطريق السريع الكهربائي الشرقي من إثيوبيا إلى كينيا. فضلاً عن تمويله لتمديد الشبكة الذي يعد جزءاً من مجمع الطاقة في شرق إفريقيا، إذ خصص البنك الدولي نحو ٢٣٠ مليون دولار أمريكي لأجل تمويل مشروع التمديد. الأمر الذي يستفيد منه بصفة غير مباشرة مشروع سد النهضة.

دول الخليج وسد النهضة

رغم العلاقات القوية التي تربط السعودية والإمارات بنظام الرئيس السيسي إلا أن استثماراتها في إثيوبيا تتجاوز ٨ مليار دولار. كما لعبت السعودية والإمارات دوراً كبيراً في

المصالحة مع إريتريا وهي المصالحة التي أوصلت أبي أحمد للحصول على جائزة نوبل للسلام. الإمارات تستثمر أكثر من ٣ مليارات دولار كودائع واستثمارات في إثيوبيا. كما تستثمر السعودية ١٤٠ مليون دولار في مشروعات الطاقة الشمسية إضافة إلى مشروع الربط الكهربائي بين إثيوبيا ودول الخليج. إضافة إلى أن الملياردير السعودي الإثيوبي الأصل محمد حسن العمودي هو أحد كبار المستثمرين السعوديين في إثيوبيا وفي سد النهضة. (وسبق ان اتهمته الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ بعد تفجير مركز التجارة العالمي انه من ممولي الإرهاب من خلال تبرعاته لجمعيات إسلامية). ويعد العمودي أهم مستثمر سعودي في سد النهضة وقد دفع ٨٨ مليون دولار عام ٢٠١١ كتبرع لبدء الانشاءات في سد النهضة. كما انه يمثل الجانب السعودي في مشروع الزراعة في أثيوبيا في نصف مليون هكتار (حوالي ١,٢٥ مليون فدان) إضافة إلى استثماراته في مشروع الربط الكهربائي بين إثيوبيا ودول الخليج. كما أن تركيا وقطر أيضاً ضمن قائمة الدول الممولة لسد النهضة من خلال مشروع استثماري زراعي ضخم، تموله الدوحة وأنقرة لزراعة مليون ومائتي ألف فدان في منطقة السد. ويتجاوز حجم الاستثمارات السعودية الحالية في إثيوبيا ٥,٢ مليار دولار، تستحوذ الاستثمارات الزراعية على نسبة ٣٠٪ منها.

وتحتل السعودية حالياً المرتبة الثالثة من حيث الاستثمار في أديس أبابا، في ظل تطلعات لزيادة المشروعات السعودية من خلال حوافز عدة طرحتها إثيوبيا للمستثمرين السعوديين، من بينها الإعفاء الجمركي، وتوصيل الكهرباء، وإلغاء الازدواج الضريبي، في حين قدم الصندوق السعودي للتنمية تمويلات وقروضاً ميسرة لمشروعات لها صلة غير مباشرة بسد النهضة، تحت مسمى استنهاض التنمية في ريف إثيوبيا. أما بالنسبة للاستثمارات الإماراتية، فقد بلغت حوالي ٣ مليارات دولار في إثيوبيا، وتتركز في السياحة والضيافة والزراعة واخرها مشروع شركة مواني دبي لتوفير ممر تجاري لإثيوبيا عبر أرض الصومال.

مصر وتأثير التمويلات والاستثمارات

رغم تحفظات مصر على مشروع السد، قامت عدة دول بتمويل المشروع والمشاركة من خلال شركات في بناء السد خاصة بعد توقيع مصر على إعلان النوايا في ٢٠١٥ والذي يعكس موافقة مصر على بناء السد بهذا الحجم والموافقة على الملء الأول قبل الوصول لإتفاق نهائي. ورغم وضوح الدور الأمريكي والمنافسة الصينية في إثيوبيا وتمويل سد النهضة لجأت مصر إلى الولايات المتحدة كمحكم في الخلاف حول السد في ظل قيادة

ترامب. بل ووصل الأمر إلى توقيع مصر من طرف واحد على الاتفاق الذي تم برعاية أمريكية ورفضت السودان وإثيوبيا التوقيع عليه ووقعت عليه مصر منفردة.

كما أن دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تمويل السد واضح ومعلن ورغم ذلك تلجأ مصر إلى البنك الدولي، أول من طالب بتسليع مياه الأنهار ودعم ومول العديد من المشروعات في إثيوبيا وأفريقيا كمحكم في قضية السد وهو خطأ إضافي للمفاوض المصري. إن هناك أهداف سياسية واضحة من تمويل بناء السد وهي خنق مصر والسودان والتحكم في تدفق حصتهما من المياه. ولفترة كانت مصر تتفاوض على مدة الملء والتخزين والإدارة المشتركة للسد ولم ترفض الكارثة في حجم السد وأمانه ومخاطر اكتمال بنائه على مصر والسودان وحصصهم المائية وتحويل النيل لبحيرة إثيوبية ووضع محبس على تدفق المياه للسوادن ومصر. بل أن الصين وإسرائيل ضالعتين رئيسيتين في المشروع بجانب الشركات الأمريكية والأوروبية.

٣- البنك الدولي وتسليع المياه

ليست صدفة أن يطلب النظام المصري مشاركة البنك الدولي كمحكم في قضية سد النهضة وهو صاحب نظرية تسليع مياه الري والشراكة مع القطاع الخاص. ووفقا لدراسة الأستاذ عبدالمولي اسماعيل تقول الدراسة "عمد البنك الدولي إلى الاستثمار في قطاع المياه على الصعيد الدولي حيث تعد مجموعة البنك الدولي أكبر مصدر عالمي للتمويل الخارجي للتدخلات ذات الصلة بالمياه. وبلغ إجمال الموارد المالية المُقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لتمويل مشروعات المياه والصرف الصحي في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٣ ما قيمته ١٦,٩ مليار دولار" [١١].

وفى المنطقة العربية وعلى مدار ما يقرب من ٦٠ عاماً بدأت منذ ١٩٦١ بلغت جملة تلك الاستثمارات ما يزيد عن الـ ١٥ مليار دولار، فـ ٢٨٤ مشروعاً اختصت مصر وحدها بـ ٢٥ مشروعا، وعلي الرغم من هذه الاستثمارات مازالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني المزيد والمزيد من المشكلات المائية بشهادة البنك الدولي ذاته.

يضع النظام المصري البنك الدولي ضمن المحكمين في قضية سد النهضة دون أي سند أو مبرر لذلك. فالبنك الدولي ليس طرفاً محايداً. لذلك رأيت ونحن نناقش حكايات ما وراء السد أن نتوقف لتأمل رؤية البنك الدولي لقضية تسليع المياه.

البنك الدولي والتسعير والخصخصة

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذراع الرئيسي لصندوق النقد الدولي في تمويل المشروعات وإصدار تقارير عن التكلفة الاقتصادية واسترداد التكلفة في الخدمات والمرافق العامة كالتعليم والصحة والموصلات والكهرباء والمياه والصرف الصحي. وبدأ خبراء البنك التنظير حول التسعير الاقتصادي واسترداد التكلفة كضمان للاستمرارية والاستدامة. إضافة إلى التحول للقطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة اقتصادية من قطاع الدولة.

بدأ البنك يدعو لتسيد مفاهيم **مثل (خصخصة المياه)، (بورصة المياه)، و(تسعير المياه)**، ويسعى إلى تطبيقها على أرض الواقع تحت حجة تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد المائية في ظل الندرة التي ستشهدها منطقة الشرق الوسط.

أعدت الدكتورة **ليلى عاشور** حاجم دراسة هامة كتبت فيها "طرح البنك الدولي مفهوم (الفكر المائي الجديد) في العام ١٩٩٢ وأقر البنك هذا المفهوم في العام ١٩٩٣. إن شروط البنك الدولي قد لا تتناسب وظروف البلدان النامية التي تعاني من أزمات حادة في مواردها الاقتصادية، فضلاً عن أولوية تأمين الغذاء والصحة لشعوبها [١٢].

لقد سعى البنك الدولي عبر صياغته للمفاهيم الجديدة في إدارة المياه إلى فرض سياسات مائية جديدة، لا تتناسب وأعراف وقوانين بلدان عديدة من العالم نظرا لاختلاف الأولويات والسمات العامة لنشوء هذه المجتمعات، فتحديد القيمة الحقيقية لوحدة المياه التي يجب أن يدفعها المستهلك مع رفع الدعم الحكومي عنها، قد يسبب مشكلات اجتماعية نتيجة انخفاض الدخل، **فالماء حاجة أساسية والمدخل الاقتصادي الذي يسعى إليه البنك الدولي لتحديد قيمة المياه قد لا يحقق هدف البنك بتقنين المياه وتوفير حصص إضافية لاستخدامها في نشاطات اقتصادية أخرى**".

يري البنك أهمية تسعير المياه العذبة وفرض رسوم على مياه الصرف الصحي وفرض ضريبة استخدام على المياه المستخرجة من الأبار وضريبة تصاعدية على زيادة استخراج المياه عن الحدود المسموح فيها حسب الرخص الممنوحة وفرض ضريبة على التلوث حسب مبدأ (الملوث يجب أن يدفع).

كما تدفع مجموعة البنك الدولي الدول نحو عملية خصخصة المياه كحل رئيسي لأزمة المياه، وتعد المجموعة أكبر ممول لإدارة المياه في العالم النامي، مع تقديم القروض والتمويل من خلال مؤسسة التمويل الدولية التابعة للمجموعة. وطرح البنك الدولي مسألة تسعير المياه باعتبارها إحدى آليات إدارة الموارد المائية في جانب الطلب، بيد أن سياسات تسعير المياه لم تحظ بالقبول والتأييد من جانب بعض الأوساط الرسمية والأكاديمية في مجال الشأن المائي في بعض الدول، وأصبحت فكرة تسعير المياه واحدة من أكثر القضايا الجدلية التي ثار بشأنها – ولايزال – جدل واسع النطاق بين مؤيدي الفكرة ومعارضيها. وعرف البنك العملية التي يتم بموجبها تسعير المياه بأنها تحديد سعر للمياه يحقق توازن الطلب والعرض، ويساوي التكاإلف الحقيقية لاستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة، وعلى ذلك يشمل تسعير المياه: تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاذ الموارد والضرر البيئي.

ﻓﻲ دراسة الدكتورة ليلي عاشور كتبت أن"فكرة إنشاء أسواق للمياه تعود إلى وجود دول غنية بالمياه، تمتلك فائضا مائيا من حصصها ﻓﻲ الأنهار الدولية زائدا عن حاجتها الفعلية مقابل وجود دول فقيرة بالمياه أو دول متشاطئة بحاجة ماسة إلى المياه لسد عجزها (أو فقرها) المائي لتحقيق متطلبات مشاريعها التنموية التي تفوق حصصها المائية المقررة من النهر الدولي، وأما أن تكون الدولة المصدرة للمياه غير قادرة على استثمار حصصها من النهر الدولي بسبب ضعف قدرتها المالية ﻓﻲ إقامة مشاريع تنموية فتسعى لبيع حصتها المائية للدول المتشاطئة لتوفير الاعتمادات المالية لمشاريعها التنموية" وهذا هو جوهر السعة الكبيرة لسد النهضة لكي تبيع إثيوبيا المياه للسودان ومصر وفقاً لرؤية البنك الدولي وبدعمه لفكرة تسليع المياه وأسواق المياه.

تعتمد مصر على نهر النيل الذي يشكل ٩٥٪ من مصادر المياه في مصر وهو يأتي من خارج الحدود المصرية في حالة فريدة على مستوي العالم. وبما يجعل التلاعب به والتحكم فيه قطع لشريان الحياة عن مصر والمصريين. وتعتمد الحياة في مصر كليا على المياه الواردة إليها من خارج حدودها عبر نهر النيل، وهذا يعني أن أي إنقاص للموارد المائية التي تتدفق إلى مصر من نهر النيل، يساوى تهديدا للحياة بصورة مباشرة، **مصر تعتمد على أكثر من (٩٥٪) من احتياجاتها للمياه من النيل ﻓﻲ حين تحتاج أثيوبيا (١٪) من مياه النهر وكينيا (٢٪) تقريبا وتنزانيا (٣٪) والكونغو (١٪) وبوروندي (٥٪) والسودان (١٥٪) ذلك لأن كثافة هطول الأمطار ﻓﻲ هذه الدول تجعلها غير محتاجة إلى النهر،** وهو ما يفضي في النهاية إلى عدم التوازن في توفير المياه مما يخلق صراعاً على المياه. وبذلك تتضح أهمية نهر النيل لمصر كمصدر للزراعة والحياة منذ فجر التاريخ وهو ما تحاول إثيوبيا التحكم به من خلال سد النهضة للتحكم في تدفق النهر إلى السودان ومصر وتفكر في بيع المياه لهما وذلك بخلاف مخاطر أمان سد النهضة واحتمالات إنهياره.

مصر واثيوبيا ومدى الاعتماد على مياه النيل

تعد مصر التي يتجاوز سكانها ١٠٢ مليون نسمة ومساحتها مليون كيلو متر مربع أفقر دول حوض النيل من حيث تعدد المصادر المائية بينما تعتمد بأكثر من ٩٥٪ من المياه المستخدمة على نهر النيل. بينما تشكل مصادر المياه الأخرى أقل من ٥٪. **ولذلك تشكل حصة مصر من النيل والتي تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب أساس الحياة ﻓﻲ مصر التي تعيش منذ سنوات ﻓﻲ ظل الفقر المائي فمصر دولة غير مطيرة ومصادر المياه بها محدودة على عكس السودان وإثيوبيا.**

إثيوبيا يبلغ عدد سكانها ١١٧ مليون نسمة ومساحتها ١,١ مليون كيلو متر مربع ويوجد بها ١٢ نهر و١١ بحيرة عذبة و أربع بحيرات بركانية، وتبلغ كمية الأمطار التي تسقط على الهضبة الإثيوبية ٩٣٥ مليار متر مكعب سنوياً منها ٥٩٠ مليار متر مكعب تسقط على منابع النيل. وذلك بخلاف ٢٠ مليار م٣ من المياه الجوفية المتجددة. وقد أشار وزير الري المصري، إلى أن "المياه الزرقاء المتوافرة في بحيرة فيكتوريا تزيد عن ٣ آلاف متر مكعب مياه، هذا بخلاف المياه الخضراء "الغابات والمراعي" ومياه الأمطار والجوفية، وفي إثيوبيا يوجد في بحيرة تانا ٥٥ مليار متر مكعب، كما يحجز سد تانا بالاس وفينشا وشارشار وسدود أخرى مياه تقدر بـ ١٥ مليار متر مكعب، بمجموع مياه تصل إلى ٧٠ مليار متر".فلماذا خطاب المظلومية عن شح المياه واستحواذ مصر والسودان على حصص كبيرة (١٣)!!

تعد إثيوبيا نموذجا لدول الوفرة المائية حسب دراسة عبدالمولي إسماعيل. كما يذكرنا بتصريحات الدكتور رشدي سعيد حين حذر من التوقيع على اتفاقية حوض النيل باعتبارها قبولاً بتسليع المياه وهو كارثة على مصر وبعد سنوات نجد مسئول إثيوبي يتحدث عن بيع مياه النيل لمصر والسودان تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي الذي تطلب مصر وساطته ؟!!

كما قال الدكتور أحمد المفتي، خبير القانون الدولي، وممثل السودان السابق في لجنة التفاوض الأولى حول سد النهضة، أن إثيوبيا تستهدف بيع المياه لمصر والسودان عقب الانتهاء من تشغيل السد، بفرض سياسة الأمر الواقع، لافتًا إلى أن حديث إثيوبيا حول طلب تأجيل التفاوض لمخاوفها من عدم موافقة برلمانها على الاتفاق إدعاء واهي وغير حقيقي، فيجوز للبرلمان الموافقة مع التحفظ على بعض النقاط، لكن الحقيقة أن إثيوبيا لا تريد أن تخسر ما كسبته من خلال سنوات التفاوض المخادع منذ ٢٠١١ حتى أصبح السد أمراً واقعاً(١٤).

يبلغ عدد سكان مصر ١٠٢ مليون نسمة وعدد سكان إثيوبيا ١١٧ مليون نسمة وعدد سكان السودان ٤٣,٨ مليون نسمة في منتصف ٢٠٢١ . أما مقارنة مساحة الأرض الزراعية من واقع بيانات البنك الدولي نجد أن المساحة القابلة للزراعة تبلغ في إثيوبيا ٣٣,٦٪ وفي السودان ٣٦,٩٪ وفي مصر ٣,٩٪ فقط بينما ٩٦٪ من مساحة مصر صحراء، إضافة إلى زحف الصحراء على وادي النيل في مصر ضمن التغيرات المناخية التي تسود المنطقة. ١٥,٢٪ من مساحة إثيوبيا غابات و١٠,١٪ من مساحة السودان غابات بينما مساحة الغابات صفر في مصر المستوردة للأخشاب. كما يتوافر مخزون كبير من المياه الجوفية المتجددة في إثيوبيا والسودان بينما في مصر الكميات محدودة وهي مياه غير متجددة. تملك إثيوبيا ١٠٠

مليون رأس من الماشية والسودان ١٠٩ مليون رأس وتمثل ثلث الثروة الحيوانية في العالم العربي بينما لا تتجاوز الثروة الحيوانية ٦,٥ مليون رأس في مصر. فمن الذي يستحوذ على الحصة الأكبر من المياه؟!

مصر والخصخصة وتسليع المياه

دأبت مصر منذ سنوات ومع التحول نحو اقتصاد السوق الحر والاعتماد على القطاع الخاص إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الداعمة للتحولات وتطبيق سياسات البنك الدولي.

- بدأت أولى الخطوات فى هذا الاتجاه عام ١٩٩٤ الذى شهد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم " ٩٥ " باعتماد مبدأ الهيئات الاقتصادية بدلا من الهيئات العامة، والذى جرى بمقتضاه إنشاء الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب والصرف الصحى لمحافظة " القاهرة " كهيئة اقتصادية.
- بعد عشر سنوات صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء شركة قابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها. وبموجب هذا القرار تم تحويل الهيئات الاقتصادية فى ١٤ محافظة بمصر من بين ٢٨ محافظة إلى شركات قابضة وتم إضافة باقى المحافظات تباعا حتى عام ٢٠٠٧.
- عام ٢٠٠٥ صدر قرار وزير الإسكان رقم (١٤) الذى وضع التصور الكامل لتلك النوعية من الشركات من خلال تسييرها فى إطار الخصخصة وذلك من خلال المواد التى احتواها هذا القرار والتى نصت المادة الأولى منه على أن "**غرض الشركة هو القيام بتنقية وتحلية ونقل وتوزيع وبيع مياه الشرب**"، **ومن الملاحظ هنا أنه ولأول مرة يرد بالقوانين المصرية كلمة بيع المياه، وهذا معناه الإتجار فى المياه سواء بالبيع أو الشراء بغرض الربح وهو مبدأ ظل خلواً من القانون المصرى الناظم للإطار المؤسسى للمياه على مدار الحقب التاريخية المختلفة حتى عام ٢٠٠٥ مع صدور هذا القرار.**
- عام ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٦٢ الذي نص في مادته الأولى على إنشاء الشركة القابضة للري والصرف، يكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها القاهرة ويناط بها كما جاء في نص المادة الثانية "يكون غرض الشركة القابضة تنفيذ ومتابعة نشاط شركات صيانة شبكات الري والصرف التابعة لها وإدارة الأنشطة المتعلقة بالشركة" ومنها القيام بكافة الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات وترشيد التكلفة". **وبذلك انتقلنا من مرحلة تسليع مياه الشرب إلى مرحلة تسليع مياه الري تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي.**

- وقعت مصر اتفاقا للشراكة مع البنك الدولي ٢٠١٥-٢٠١٩ والذي جاء فيه أن إدارة هذا المورد يتسم بعدم الرشادة وأن صون الموارد المائية في مصر يجب أن يتم من خلال فرض سياسات سعرية تعمل على استعادة التكلفة، ومن ثم النظر إلى المياه باعتبارها سلعة ووضع سياسة سعرية خاصة بها، كما يري اتفاق الشراكة أن سياسات إدارة الموارد المائية المتعلقة بالزراعة يجب أن يكون للقطا ع الخاص دور محوري بها وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة روابط مجالس المياه، كما يرافق ذلك سياسة محصولية تقوم على الزراعة المحصولية الاستثمارية ذات الطبيعة النقدية.
- قلصت مصر المساحات المزروعة بالأرز وقصب السكر والقمح تنفيذا لتوصيات البنك الدولي. ووضعت تسعيراً للمياه في الأراضي الصحراوية المستصلحة واعتمدت على استيراد القمح من الخارج، واصبحت تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية.
- مشروع قانون الموارد المائية والري المقدم من الحكومة، الذي وافق عليه مجلس النواب أخيراً، حددت المادة ٣٨ من المشروع، ما قيمته ٥ آلاف جنيه رسم ترخيص لاستخدام آلة رفع مياه، وهي المادة التي أثارت لغطاً، وطالب عدد من النواب بإلغائها. وتنص المادة على أنه "لا يجوز بغير ترخيص من الوزارة إقامة أو تشغيل أي آلة رفع ثابتة أو متحركة تدار بإحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) أو غيرها لرفع المياه أو صرفها على مجري نهر النيل أو المجاري المائية أو شبكات الري والصرف العامة أو الخزانات، سواء لأغراض الري أو الصرف أو الشرب أو الصناعة أو غيرها وكذا رفع المياه من بحيرة ناصر، ويصدر الترخيص لمدة لا تزيد على خمس سنوات قابلة للتجديد وبعد أداء رسم ترخيص بما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه ويستحق نصف الرسم عند تجديد الترخيص، وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات والبيانات والشروط اللازمة لذلك". إضافة إلى تحميل الفلاحين تكلفة تبطين الترع والمجاري المائية.
- العديد من الوزراء السابقين والحاليين هم من الموظفين السابقين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي والدكتورة هالة زايد وزيرة الصحة والسكان والدكتور هشام توفيق وزير قطاع الأعمال وبالتالى انحيازاتهم واضحة تجاه سياسات البنك الدولي الذي عملوا به لسنوات.

يتضح مما سبق أن مصر منذ التسعينيات وهي تنفذ سياسات البنك الدولي من حيث الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص وتسعير المياه ولذلك تطلب وساطة البنك الدولي. وهو في نفس الوقت الداعم لسياسات إثيوبيا المائية والكهربائية والممول لمشروعاتها

وبالتإلى يكون من الطبيعي والمقبول وفقاً لعرف وسياسات البنك الدولي أن تبيع إثيوبيا المياه لمصر والسودان فهذا هو التطبيق العملي لسياسات التسعير التي يبشر بها البنك وتنفذه مصر منذ عقود. وهناك العشرات من الدراسات التي نشرت لباحثين مصريين يتبنون وجهة نظر البنك الدولي ويبشرون بها، مثل دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية "دراسة تطوير أساليب استرداد تكإليف إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية" ودراسة الدكتورة سلوي محمد عبدالعزيز"نحو آلية مثلى لتسعير مياه الري في مصر لتحقيق زراعة مستدامة"، وعشرات الدراسات التي تبشر بتطبيق أفكار البنك الدولي.

وإذا كانت مصر قبلت سياسات البنك الدولي في الخصخصة والتسعير منذ سنوات فإن ما تطرحه إثيوبيا هو استمرار لتنفيذ توصيات البنك الدولي حول تسعير المياه. فهذه هي سياسات البنك الدولي المعلنة لكن حرمان مصر من حصتها المائية وحيوية اعتمادها على مياه النيل فهو أمر لايهم البنك الدولي الذي يرفع شعارات الكفاءة الاقتصادية والاستدامة لتبرير الخصخصة وتسليع المياه. وهذه هي توجهات الوسيط الذي تطلب مصر وساطته في أزمة سد النهضة!!!

٤ - أصابع إسرائيل تعبث في منابع النيل

رغم اتفاقية السلام بين مصر والكيان الصهيوني منذ عام ١٩٧٨ أي منذ أكثر من ٤٣ سنة ورغم توقيع مصر على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) عام ٢٠٠٤ ورغم صفقات الغاز المتبادلة والشراكة في منتدي غاز شرق المتوسط. إلا أن إسرائيل لا تزال تضمر العداء لمصر والمصريين وتحرص على حصار وخنق مصر وتقزيم دورها عربياً وأفريقياً ودولياً. إن الخطوط الزرقاء في علم دولة الاحتلال هو رمز للدولة التي يريدون بناءها من النيل إلى الفرات. لذلك يمثل النيل ومنذ عقود محل اهتمام إسرائيل وكذلك تعميق العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع دول القارة الأفريقية والبحث عن نقطة ارتكاز على البحر الأحمر. لذلك تشكل إثيوبيا علامة مهمة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية. وقد تواكب مع النشاط والحضور الإسرائيلي في أفريقيا ودول حوض النيل إنحسار وتراجع في الوجود المصري وحدوث فجوة في علاقات مصر الأفريقية وتقدمت إسرائيل بخطة واضحة لتملأ هذا الفراغ.

تشكل العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع أفريقيا أكثر من ٤٧٪ من العلاقات الدبلوماسية للدولة الصهيونية. وقد تنبه بن جوريون مبكراً لأهمية الدول الأفريقية والتي تشكل ٣٢٪ من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت إثيوبيا أول بلد أفريقي أقامت فيه إسرائيل قنصلية سنة ١٩٥٦، كما تقوم وحدات من الجيش الإسرائيلي بتدريب وحدات المظليين والشرطة الإثيوبية.

كتب الباحث أحمد عزالدين أسعد "**تسعى إسرائيل من تدخلاتها المتنوعة في إثيوبيا وعموم القارة الأفريقية لتحقيق أهداف إسرائيلية مركزية نابعة من إستراتيجيتها اتجاه أفريقيا، وخصوصاً شمال أفريقيا وشرقها، وأحد أهم تلك الأهداف التحكم في مسألة المياه في القارة الأفريقية، وبالتحديد إحكام سيطرتها على النيل من خلال علاقاتها وهيمنتها على دول المنبع ودول المصب؛ تمنح هذه العلاقة إسرائيل الهيمنة والقوة في إضعاف الدول العربية وخصوصاً مصر التي يعد النيل شريان حياتها الرئيس، إضافة إلى تأثيرات ذلك على السودان. وإلى جانب السيطرة على الممرات المائية وخصوصاً البحر الأحمر كونه يمثل رئة تجارية لإسرائيل وعنصراً مهماً في جيوبوليتك المنطقة**" [١٦].

يأتي التعاقد والتحالف الاسرائيلي مع إثيوبيا في سياق الرؤية الاستراتيجية الاسرائيلية، للهيمنة على الإقليم، ولعب دور الفاعل المركزي في توازناته؛ وتحريك الإقليم وفق الاستراتيجية الاسرائيلية؛ وقد تغلغلت إسرائيل في إثيوبيا قديماً، لكن استأنفت التغلغل باستثمارات وتدخلات أوسع في مجالات متعددة منها الطاقة والزراعة والمياه والأمن وغيرها من المجالات.

كما إن اهتمام إسرائيل بالقارة الأفريقية يهدف إلى تحقيق بعض المصالح الاستراتيجية المتعلقة بتهديد الأمن القومي العربي، حيث أولت اهتماما خاصا بتعزيز علاقاتها الثنائية والأمنية مع دول شرق إفريقيا، لاسيما إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي من أجل تحقيق ذلك الهدف. وقد هدفت إسرائيل من ذلك التحرك إلى منع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومحاولتها السيطرة على باب المندب الذي تعتبره منفذا حيويا لتحركاتها نحو إفريقيا وآسيا لضمان مصالحها الاقتصادية، وعليه فإن تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل من خلال وجودها في إثيوبيا، كما تتجه إسرائيل نحو غرب أفريقيا لتشكل حزام طوق حول الدول العربية، وبالتإلى تهديد العمق الاستراتيجي للمغرب العربي [١٧].

لقد وصلت إسرائيل إلى حد احتكار تجارة المحاصيل الغذائية وعصير الفاكهة في كل من إثيوبيا وكينيا. بغية كسب أوغندا واحتكار شركة إسرائيلية لتصدير السمك في إريتريا، وقد اتبعت إسرائيل سياسة إغراقية في الأسواق الإفريقية، مثلما حدث بالأسواق الكينية والإثيوبية حينما أغرقت بمختلف البضائع والسلع وكانت جميعها تستورد بأسعار منخفضة من بلدان أخرى، وذلك لسد الطريق أمام التعامل الأفريقي– الأفريقي، والأفريقي – العربي. لقد شهدت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية منذ ٢٠٠٩ تطوراً ملحوظاً، وتقيم حالياً علاقات مع ٤٦ دولة من مجموع ٥٤ دولة.

العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأفريقية

تتواجد شركات إسرائيلية تقوم بتنفيذ عدة مشاريع تنموية في إثيوبيا كالشركة الإسرائيلية المائية، التي تقوم بمشروعات وأعمال ري في إثيوبيا لصالح البنك الدولي، إضافة إلى الأعمال الإنشائية في "أوجادين"، ويقع على عاتق هذه الشركة تنفيذ المشاريع المائية في إثيوبيا وشركة "الدا" التجارية وهي متخصصة في بيع الآلات الزراعية ومعدات الري والبذور وتربية الدواجن والمبيدات ومستحضرات الطب البيطري، وشركة "آسيا" للمواد الكيميائية والصيدلانية وتقوم بصنع الأدوية والمواد الزراعية، ولها مصنع للمواد الطبية في إثيوبيا،وشركة "سوليل بوينه" للبناء

والأشغال العامة، وشركة "ميكرون" التي تقوم بتطوير مصادر المياه، والتي ساهمت في بناء خزانات على بحيرة "تانا".

والمُلاحظ من خلال تواجد الشركات الإسرائيلية العاملة في إثيوبيا أنها تركز على الماء، نظراً للأطماع الإسرائيلية في الحصول على مياه النيل وتهديد الأمن القومي للسودان ومصر.

عام ٢٠١٤ أعلن **تفرا دربو** وزير الزراعة الإثيوبي إن أكثر من ٢٥٠ شركة إسرائيلية، تقدمت بطلب رخص تجارية للعمل في مجالات مختلفة في إثيوبيا. ودعا في الوقت نفسه إلى ضرورة تعزيز التبادل في مجال الاستثمار بين البلدين.

لذلك تسعى إسرائيل من خلال استراتيجيتها في دول حوض النيل، خاصة في إثيوبيا إلى بلوغ هدفين: الأول يتمثل في محاصصة الدول النيلية مائياً، أي الحصول على حصة مائية ثابتة من إيراد النهر السنوي، والهدف الثاني محاصرة مصر سياسياً في محيطها الإقليمي من خلال التغلغل الاقتصادي والسياسي والعسكري في دول الحوض، بما يعمل على شد أطراف مصر وتشتيتها سياسياً واستراتيجيا (١٨)".

إسرائيل من خلال تواجدها في منطقة القرن الأفريقي تقوم بالتطويق على مصر والضغط عليها بشريانها المائي (نهر النيل)، فالنيل يعد من أهم الموارد الطبيعية للاقتصاد المصري، حيث ساهم في استقرار حياة المصريين، كما تعتمد مصر وبشكل كلي على النيل في الحصول على المياه العذبة للشرب، كما يعتبر أحد المصادر المهمة لمياه السقي وازدهار الزراعة وتوفير الثروة السمكية (١٩).

وفي هذا الإطار، عملت إسرائيل على استخدام النيل كورقة ضغط على مصر، وقد استعملت إثيوبيا من خلال شن الحملات المتكررة ضدها للتشكيك في حصتها من مياه النيل، والتي من شأنها التأكيد على كمية المياه التي تصل إلى الأراضي المصرية، لأن البحيرات الموجودة على الأراضي الإثيوبية تعتبر المنبع الرئيسي لمياه النيل، إذ أن حوالي ٨٥٪ من مياه النيل تأتي من هضبة الحبشة، **ناهيك أن إسرائيل تعمل سراً على وضع خطط لجر مياه النيل إلى أراضيها من أقرب نقطة في الدول الإفريقية.**

لقد لعبت إسرائيل دوراً في إثارة الخلافات بين دول حوض النيل، والتحريض حول الحصة المقررة لكل دولة، مستغلة الاختلاف العرقي والديني والإيديولوجي بين دول المنبع ودول المصب، وعملت على توحيد جهود دول المنبع ضد مصر والترويج لأنها تحصل على الحصة الأكبر من

موارد النيل المائية، دون أي اعتبار لدول المنبع التي عليها مشاريع تنموية، تتطلب منها استخدام كمية من مياه النيل للقيام بمشاريعها التنموية (٢٠).

كما أشارت تقارير إلى أن إسرائيل تساعد دول المنابع في بناء السدود على روافد النيل من أجل تصميم نظم جديدة للري تقلل من تدفق المياه لمصر؛ حيث قامت إسرائيل عام ١٩٩٨ (بعد عشرين سنة من السلام مع النظام المصري) بإنشاء ثلاثة سدود مائية في إثيوبيا كجزء من برنامج يستهدف بناء ٢٦ سداً على النيل الأزرق لري ٤٠٠ ألف هكتار، وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط ساعة من الكهرباء، وهذه المشاريع ستحرم مصر من ٥ مليار متر مكعب من المياه العذبة، كما قامت إسرائيل ببناء سد على منشأ أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل ب حوالي ٧٥ ٪ من المياه لحجز نصف مليار متر مكعب من المياه، مقابل قيام إثيوبيا بتسهيلات لإسرائيل في استخراج الموارد الطبيعية الإثيوبية (٢١).

كذلك بين الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي (خبير في الدراسات المستقبلية) **أن إسرائيل تقوم بدور في تأجيج أزمة سد النهضة، تؤكد مصادر مختلفة وجود طابق كامل في مبنى وزارة المياه والكهرباء الإثيوبية يقيم فيه خبراء المياه الإسرائيليون، وهم يقدمون الخبرة التفاوضية والفنية للفرق الإثيوبية (٢٢).**

لذلك يمتد التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا في مجالات الدفاع المدني؛ ومكافحة الجراد؛ التوعية بالأمراض مثل كورونا؛ تطوير قطاع تربية النحل؛ المحاصيل المخصصة للتصدير؛ تهجين الحمضيات بدون بذور؛ الزراعة الصحراوية، أنظمة الري، وتوليد الطاقة،وغيرها من المجالات التي تعمق بنى الاستغلال الإسرائيلي لموارد إثيوبيا، وتعمق تبعية إثيوبيا لإسرائيل اقتصادياً وأمنياً وسياسياً لتحقيق الاختراق في المجال الدبلوماسي وأنماط السلوك السياسي لإثيوبيا مع دول الجوار العربي وفي المحافل الدولية لصالح إسرائيل.

تنشط أيضًا شركات إسرائيلية في إثيوبيا لها علاقة باحتياجات بناء سدّ النهضة، مثل: شركة "سوليل بونيه"، شركة "أغروتوب" للزراعة، شركة "كور" للكيماويات، شركة "كرمل" للإلكترونيات، شركة جيجاوات جلوبال وهي شركة لها علاقات مع عشر جامعات إثيوبية. **تكمن خطورة الشركات الخاصة الإسرائيلية وبعضها شبه حكومية بأن قسماً كبيراً منها مرتبط بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، يديرها ضباط أمن متقاعدون، ولهم علاقاتهم القوية مع البنية الأمنية؛ أي أن تلك الشركات تقوم بدور مزدوج في أثيوبيا: الدور التنموي- الاستغلالي، والدور الأخر أمني وسياسي في تعميق العلاقات مع الحكومة الإثيوبية وجمع**

معلومات وتجنيد مصادر لها في إثيوبيا وأفريقيا والدول العربية المجاورة تحت غطاء استثماري وتجاري وصناعي وغيرها.

العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأفريقية

كشف "يوسي بن هاتان" رئيس دائرة التسويق في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن شركات الصناعات الإسرائيلية وقعت عقودا تتجاوز قيمتها عشرات مليارات الدولارات خلال العقدين الماضيين، وصلت إلى أكثر من دولة في أفريقيا، من بينها: جنوب أفريقيا،جنوب السودان، إثيوبيا، غانا، وإريتريا.

بحلول عام ٢٠٠٨ بدأت إسرائيل تحركا عسكريا ملحوظا في العمق الأفريقي (بعد ٣٠ سنة من اتفاقية كامب دافيد)، حيث قامت بنشر ثلاث بطاريات صواريخ في إثيوبيا، إضافة إلى بطارية قادرة على إطلاق صواريخ تحمل رؤوسا نووية. ولقد كشف "مارك برترامب" الخبير العسكري والاستراتيجي الأمريكي، أن إسرائيل قامت بتطوير قواعدها الحربية في عدد من الدول الصديقة لها من بينها إثيوبيا، وقال "برترامب" في مقابلة مع قناة "سكاي نيوز" الأمريكية: "إسرائيل نصبت قاعدة صواريخ حديثة في مواجهة مصر والسعودية، رغم ارتباطها بمعاهدة سلام مع مصر، وعدم وجود نزاعات مسبقة مع السعودية"[٢٣]!!

أن هذا الدور الإسرائيلي في أفريقيا لا يقتصر على الهيمنة والاستغلال والاستثمار والتطبيع مع الدول الأفريقية غير العربية؛ وإنما يهدف إلى جانب ذلك للعب دور مركزي في القارة الأفريقية، في مسألة المياه والحدود والأقليات والثروات الطبيعية والحيوانية والزراعية وغيرها؛ ومن خلال العلاقات الواسعة مع الدول الأفريقية غير العربية تعمل إسرائيل على تحقيق اختراق واسع على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت نصيراً للقضية الفلسطينية، والأخطر من ذلك؛ **زعزعة إسرائيل للعلاقات بالدول الأفريقية غير العربية والدول العربية في شمال أفريقيا؛ ومحاولة إضعاف مكانة مصر المركزية في الإقليم وعلى مستوى القارة الأفريقية، مقابل صعود دول أخرى كسياسة ملء الفراغ في أفريقيا لصالح إسرائيل وحلفائها.**

تصعيد في العلاقات بعد ٢٠١٦

شكل العام ٢٠١٦ علامة فارقة في العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية خاصة بعد جولة نتنياهو في أفريقيا وخطابه أمام البرلمان الإثيوبي حيث رفع شعار "العودة إلى إفريقيا"، **كما أعرب نيتنياهو عن رغبته في الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي كعضو مراقب وهو ما يضمن**

تصويت دول الاتحاد الأفريقي لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة وهو ما يوضح تأييد دول الاتحاد الأفريقي لإثيوبيا. استكمالاً لتطوير العلاقة مع إسرائيل وفي ظل النفوذ الصيني والخليجي إنضمت إثيوبيا إلى مشروع الحزام والطريق أو ما يسمي طريق الحرير الجديد. وهو المسعى إلى ربط عواصم ١٦٥ دولة في العالم في شبكة من الموانئ والطرق البرية.

لذلك نجد أهمية للربط بين عدد من الأحداث المهمة التي تستفيد منها إسرائيل مثل التنازل عن تيران وصنافير للسعودية وبذلك تأمين خليج العقبة، والحديث عن شق قناة من إيلات على خليج العقبة إلى عسقلان على البحر المتوسط بما يلغي أهمية قناة السويس وهذا المشروع بتخطيط وتمويل صيني إماراتي. ولذلك هناك إصرار إسرائيلي على ضمان الملاحة في خليج العقبة والدعوة المستمرة لوجود قوة دولية متعددة الجنسيات لضمان تأمين حرية الملاحة في اتجاه مضيق تيران. ومن اللافت التشابه بين أهداف مشروع النقب الإسرائيلي الإماراتي والأهداف التي أعلنها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من إقامة مدينة نيوم، وقد يكون هذا التشابه أساساً للتكامل بين المشروعين لكن قد يكون أيضاً مصدراً لصراع جديد واصطفافات جديدة تعكسها حالة التوتر بين دبلوماسيتي السعودية والإمارات [٢٤].

هكذا يدعو النظام المصري إلى السلام الدافئ مع العدو الإسرائيل ويشتري الغاز الإسرائيلي لإسالته بينما إسرائيل تقود تحركات تمتد من شرق أفريقيا إلى غربها وخنق مصر مائياً إلى طرح بديل لقناة السويس والسيطرة على خليج العقبة بعد التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، وتتدفق الاستثمارات الإمارتية السعودية على تمويل المشاريع الجديدة في إثيوبيا. لذلك لا يجب ان نستعجب الخطوات السريعة للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي. فرغم مرور أكثر من ٤٣ سنة على كامب دافيد، لاتزال إسرائيل تعتبر مصر العدو الرئيسي الذي يجب إضعافه وتفكيكه وعزله. وربما تكون كل هذه التحركات جزء من صفقة القرن التي أعلن عنها ترامب. هل يوجد من يجري تقييما موضوعيا لحصاد السلام مع دولة العدو الصهيوني؟!! أو يتخذون موقفا من التقارب الإماراتي السعودي الإسرائيلي ومخطط حصار مصر وسد النهضة ؟!

٥ – مصر والفقر المائي

عندما وصف هيردوت مصر بأنها هبة النيل كان يعي أهمية النيل كشريان الحياة الرئيسي لمصر والمصريين. ولكن الآن أصبح النيل في خطر ومستقبل الحياة في مصر كلها على المحك.

يبلغ إجمالي احتياجات مصر المائية الحالية حوالى ١١٠ مليار متر مكعب من المياه سنوياً. وتستورد مصر مياه افتراضية (في شكل منتجات غذائية وحيوانية...) تبلغ حوالي ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً (وهي كمية المياه التي يحتاجها إنتاج تلك المنتجات في حال زراعتها وإنتاجها في مصر). ويبلغ إجمالي الاحتياجات المائية بعد استبعاد المياه الافتراضية التي يتم استيرادها، حوالي ٨٠ مليار متر مكعب سنوياً.

موارد مصر المائية

تغطي مصر احتياجاتها المائية كالتالى: حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م٣ و ٨,٤ مليار م٣ من المياه الجوفية و ٧,٥ مليار م٣ من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، الوفر الناتج من برامج تطوير الري وتحلية المياه ١,٥ مليار م٣، الخزان الجوفي بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء ٣,٦ مليار م٣، مياه صرف صحي وصناعي معالجة ٢,٤ مليار م٣، مياه أمطار على الساحل الشمالي ومياه السيول ١,٣ مليار م٣. لذلك تمثل مياه نهر النيل معظم الموارد المائية السطحية وتنبع مياه نهر النيل من الهضبة الإثيوبية والتي تمثل حوالى ٨٥٪ من إيرادات نهر النيل.

الاستخدامات المائية

يمثل قطاع الزراعة أكبر مستخدم للمياه في مصر، حيث تبلغ احتياجات قطاع الزراعة حوالي ٧٥ ٪ من إجمالي الاحتياجات المائية (قطاعات الزراعة والشرب والصناعة) وبما يعادل ٦١,٤ مليارات م٣. وقد وصلت كميات مياه الشرب المنتجة عام ٢٠١٥ إلى حوالى ١٠,٦ مليارات م٣، وتتضمن هذه الكمية نسبة من مياه الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة بالمدن والقرى والتي تقدر بحوالى ١٥– ٣٠ ٪ من مياه الشرب المنتجة.

كما تقدر احتياجات قطاع الصناعة (دون الأخذ في الاعتبار مياه التبريد المستخدمة في محطات توليد الكهرباء) بـ حوالي ٥,٤٠ مليار م ٣عام ٢٠١٥. ويحصل القطاع الصناعي على نسبة تتراوح ما بين ١٥– ٣٠ ٪ من شبكات مياه الشرب من جملة استخدامات القطاع الصناعي والباقي من النيل وشبكة الترع والآبار الجوفية[٢٦].

تعتمد مصر على استيراد جزء رئيسي من احتياجاتها الغذائية من الخارج ورغم ذلك تعاني مصر من فجوة مائية تبلغ ٣٠ مليار م^3. علماً بأن عدد سكان مصر عام ١٩٥٩ عند توقيع اتفاقية توزيع حصص مياه النيل كان ٢٠ مليون نسمة أى أن نصيب الفرد تجاوز وقتها الـ٢٠٠٠ م^3 سنوياً وانخفض إلى ١١٣٨ م^3 سنوياً عام ١٩٨٦ ثم بلغ ٨٦٠ م^3 سنوياً عام ٢٠٠٣. بينما تقارير الأمم المتحدة تقدر خط الفقر المائى بـ ١٠٠٠ م^3 من المياه سنوياً للفرد، ويقدر حد الندرة المائية بـ ٥٠٠ م^3 للفرد سنوياً. بينما المتوقع وصول نصيب الفرد في مصر إلى ٥٨٢ م^3 سنوياً عام ٢٠٢٥. بفرض ثبات حصة مصر من مياه النيل. ورغم وصول عدد سكان مصر إلى ١٠٣,٤ مليون نسمة في أول يونية ٢٠٢٢.

لذلك إذا أرادت مصر الحفاظ على خط الفقر المائي للمصريين عند ١٠٠٠ م^3 سنوياً وليس ٢٠٠٠ م^3 سنوياً كما كان عليه الوضع عام ١٩٥٩ فإنها تحتاج إلى ١٠٣,٤ مليار م^3 سنوياً وليس ٥٥,٥ مليار كما هو الوضع حالياً. وبذلك يكون لدينا عجز يقدر ب حوالي ٤٧,٩ مليار م^3 سنوياً. ذلك إذا كنا نريد خطة احتياجات متواضعة عند خط الفقر المائي. لكن الكارثة الكبري هي إنشاء سد النهضة بحجمه الحالي والذي تؤكد كل التقارير والدراسات تأثيره على حصة مصر من مياه النيل والتي يمكن أن تنخفض؟!!

سيناريوهات سوداء لنتائج استكمال بناء سد النهضة وتعبئته

يوجد عدد من الدراسات العلمية التي حاولت وضع سيناريوهات لتخفيض حصة مصر من مياه النيل في ظل استكمال بناء سد النهضة الإثيوبي بهذا الحجم.

توصلت إحدي هذه الدراسات التي أعدها أساتذة جامعة الاسكندرية إلى ثلاثة سيناريوهات وفقاً لفترات ملء الخزان وقدرت نقص المياه من ٥,٦ مليار م^3 إلى ١٨,٨ مليار م^3 سنوياً، وقد اوضحت تلك السيناريوهات أن هناك العديد من الآثار السلبية لسد النهضة على مصر تتدرج شدتها وفقاً لفترة ملء الخزان حيث تبدأ بخسائر من الممكن تحمل جزء منها إلى خسائر كارثية لا يتحملها الاقتصاد المصري ومنها[٢٧]:

السيناريو الأول

- **خفض حصة مصر المائية ب حوالي ٥,٦ مليار متر مكعب سنوياً فقط** من ٥٥,٥ مليار م^{٣} إلى حوالي ٤٩,٩٥ مليار م^{٣} أي، يؤدي ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى حوالي ٧٤٤ م^{٣} سنوياً، انخفاض كمية المياه المستخدمة للزراعة من حوالي – ٦١,٤ مليار م^{٣} إلى حوالي ٥٧,١٤ مليار م^{٣} بمقدار عجز قُدر ب حوالي ٤,٢٦ مليار م^{٣}.
- انخفاض كمية المياه الموجهة للقطاع المنزلي من حوالي ١٠,٧ مليار م٣ إلى حوالي ٩,٩٦ مليار م^{٣} بمقدار عجز قُدر بـ حوالي ٠,٧٤ مليار م^{٣} وفقاً للسيناريو الأول.

السيناريو الثاني

- **خفض حصة مصر المائية ب حوالي ٩,٢ مليار متر مكعب سنوياً فقط**، بما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى حوالي ٧٠٧ م^{٣}، انخفاض كمية المياه المستخدمة في الزراعة إلى حوالي ٥٤,٣ مليار م^{٣} بمقدار عجز قُدر بـ حوالي ٧,١ مليار م^{٣}.
- انخفاض كمية المياه الموجهة للقطاع المنزلي إلى حوالي ٩,٤٦ مليار م^{٣} بمقدار عجز قُدر ب حوالي ١,٢٤ مليار م^{٣} وفقاً للسيناريو الثاني.

السيناريو الثالث

- **خفض حصة مصر المائية ب حوالي ١٨,٨ مليار متر مكعب سنوياً فقط** إلى حوالي ٣٦,٧٥ مليار م^{٣} أي، بما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى حوالي ٦١٢ م^{٣}، انخفاض كمية المياه المستخدمة للزراعة بمقدار عجز قُدر ب حوالي ١٤,٣٩ مليارم^{٣}.
- انخفاض كمية المياه الموجهة للقطاع المنزلي من حوالي ٨,١٩ مليار م^{٣} بمقدار عجز قُدر ب حوالي ٢,٥ مليار م^{٣} وفقاً للسيناريو الثالث.

دراسة الدكتور عدلي سعداوي العميد السابق لمعهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل – جامعة الفيوم وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية يؤكد خلالها أنه "على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن آثار السد من خلال دراسات أُجريت تشير إلى أن نقص المياه بنحو مليار م ٣ يؤدي إلى بوار ٢٠٠ ألف فدان، وبالتالى فإن ملء السد والذي يتوقع أن

يؤدي إلى نقص نصيب مصر بنحو ١٠ مليارات م^{٣} سنوياً يمثل نصيب ٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية، ويؤدي إلى نقص في إنتاجية المحاصيل، وعلى سبيل المثل: نقص في إنتاجية القمح بنحو ٢,٩ مليون طن سنوياً، وانخفاض إنتاجية الذرة الشامية بنحو ٢,٣ مليون طن سنويًا، ونقص في إنتاج الأرز بنحو ١,٧ مليون طن، وتقدر قيمة الخسائر في المحاصيل الحقلية والمحاصيل المعمرة بنحو ٤٣,٨ مليار جنيه كما تقدر خسائر الإنتاج الحيواني والسمكي بنحو ٩,٨ مليارات جنيه، وتقدر خسائر التجارة الخارجية نتيجة زيادة الواردات ونقص الصادرات بنحو ٩٧,٨ مليار جنيه، وبهذا تقدر الخسائر المباشرة في الزراعة فقط بنحو ١٥١ مليار جنيه سنوياً، بالإضافة إلى المشكلات البيئية نتيجة تلوث المياه، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة والهجرة، بالإضافة إلى انخفاض توليد الكهرباء من السد العالي، ورغم أن سنوات الملء يمكن تعويضها من مخزون المياه في بحيرة ناصر، فإن هذا المخزون لا يستطيع الصمود لسنوات إذا لم يتم تعويضه مرة أخرى من خلال ضبط وإدارة تشغيل سد النهضة في إطار من التنسيق والتكامل مع السد العالي في مصر والسدود السودانية واعتبارات الجفاف الطبيعي السنوي والممتد"[٢٨].

أما **دراسة مجدي عبدالهادي** التي نشرت عام

٢٠١٩ فقد أكدت على أنه ورغم وقوع مصر فعليا ضمن الدول الفقيرة مائياً، بانخفاض حصة الفرد من المياه فيها تحت المعدل المُعتمد دولياً للندرة المائية البالغ ١٠٠٠ م٣ للفرد سنوياً، تشير التقديرات لاحتمالية وقوع مصر تحت عجز مائي يبلغ ٣٢ مليار م٣ عام ٢٠٢٥، مما يعني تفاقم الوضع المتدهور أصلًا. وافترض حدوث نقص في حصة مصر من مياه النيل تتراوح بين ١١,١ مليار م٣ و ٢٧,٨ مليار م٣.

واعتمد عبدالهادي على دراسة لاستطلاع آراء مئة من المتخصصين، من مركز البحوث الزراعية والمركز القومي لبحوث المياه ومركز بحوث الصحراء والمركز القومي للبحوث، بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية العامة لسد النهضة وتأثيرها على الريف المصري، وفقًا لمنهجية تتبع التنبؤ الاجتماعي، التي تعتمد على استنتاج المعطيات حول المسألة موضوع البحث واستطلاع وتحليل اتجاهات آراء المتخصصين حولها، توصل باحثون إلى اتفاق أغلب هؤلاء المتخصصين على أهم الآثار التالية:

١. اتفاق بنسبة تتجاوز ٦٠٪: نقص الحصة السنوية من المياه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتغير التركيب المحصولي والأنشطة الاقتصادية لبعض المجتمعات الريفية وبطء النمو الاقتصادي الريفي وزيادة الفجوة الغذائية.
٢. اتفاق بنسبة ما بين ٤٠ و٦٠٪: على زيادة مشكلات العمل الزراعي واستنزاف المياه الجوفية والحاجة لبرامج ضمان اجتماعي ريفي وتقلص برامج استصلاح الأراضي وتدهور الصناعات الزراعية والهجرة الريفية للدول العربية وتلوث الغذاء بالمياه الملوثة وانخفاض خصوبة التربة وتحكم إثيوبيا بمياه مصر.
٣. اتفاق بنسبة أقل من ٤٠٪: على تأثيرات سد النهضة على تبوير الأراضي الزراعية وانخفاض قيمتها الاجتماعية والإضرار بالثروة السمكية وتدهور نوعية الحياة بالريف وانتشار الأمراض المزمنة وضعف التفاعل الاجتماعي والمشاركة وتدهور المستوى التعليمي وتدني مكانة المرأة الريفية.

الآثار المحتملة لتخفيض حصة مصر من مياه النيل

عددت الدراسات المختلفة آثار سد النهضة على تخفيض حصة مصر من مياه النيل وانعكاسها على مختلف نواحي الحياة في مصر ومنها:

- سيؤدي كل انخفاض بمقدار ٤ – ٥ مليارات م٣ إلى تدمير مليون فدان من الأراضي الزراعية؛ بما يعني خسارة ١٢٪ من الإنتاج الزراعي وتشريد مليوني عائلة ريفية، أي ما

يربو على عشرة ملايين فرد.

- من المُتوقع أن يؤثر كل مليار متر مكعب مياه تفقده مصر بسبب سد النهضة، على إنتاجها من الكهرباء بالسد العالي بنسبة ٢٪ تقريباً [٣٠].
- تقليل مساحات المحاصيل المُستهلكة للمياه، ومنها محاصيل استراتيجية مثل الأرز وقصب السكر.
- ارتفاع نسبة الملوحة بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية وزيادة معدلات التصحر وتعليق كافة مشاريع استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي.
- زيادة الفجوة الغذائية المصرية من إجمالي الاحتياجات الغذائية من ٥٥٪ إلى ٧٥٪
- ارتفاع معدلات تلوث مياه النيل وانخفاض كميات المياه المتدفقة منه للبحر المتوسط، وبالتالى تسرب مياه الأخير لأراضي الدلتا وتجمعات المياه الجوفية.
- تأثر الإنتاج الحيواني والداجني نتيجة نقص الاعلاف ومستلزمات الانتاج.
- ضعف الثروة السمكية والتنوع البيولوجي في المياه وفي التربة الزراعية.
- ضعف إمكانات الملاحة النهرية والسياحة المرتبطة بها.
- ارتفاع تكاليف المياه؛ بالاضطرار لإنشاء محطات لتحلية المياه في معظم المدن الساحلية.
- ارتفاع كمية وقيمة الواردات الغذائية والأعلاف لسد العجز نتيجة الانخفاض المتوقع لمساحات المحاصيل وانخفاض الصادرات نتيجة الانخفاض المتوقع في مساحة المحاصيل التصديرية وما يترتب عليه من عجز في النقد الأجنبي مما يؤثر سلباً على الميزان التجارى المصري.
- إنخفاض الدخل القومي وتدهور مستويات المعيشة بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية وبرامج مكافحة الفقر.

لذلك فإن أي تخفيض في حصة مصر من مياه النيل سينعكس على مختلف نواحي الحياة والزراعة والثروة الحيوانية والداجنة والسمكية إضافة إلى تبوير الأرض الزراعية وفقدان ملايين المصريين العاملين في الزراعة لمصدر دخلهم وتغير كامل للحياة في الريف المصري الذي يسكنه أكثر من ٥٧٪ من السكان. هذه هي بعض النتائج المتوقعة من تخفيض كميات المياه الواردة لمصر من نهر النيل نتيجة إنشاء سد النهضة الإثيوبي وتفاقم العجز والفقر المائي.

لكن رغم كل هذه الدراسات وكل التنبؤات والتوقعات والسيناريوهات التي تهدد حياة

٦- إتفاق إعلان المبادئ ٢٠١٥*

رغم كل المعلومات المتوفرة عن الأطماع الإثيوبية في مياه النيل، ورغم رفض مصر التوقيع على اتفاق عنتيبي والحديث عن رفض الاتفاقيات التي وقعت في عهد الاستعمار. ورغم علم مصر بالدور الإسرائيلي في إثيوبيا ورغم معرفة حساسية نهر النيل بالنسبة لمصر كشريان للحياة ينبع ويمر بعدة دول خارج الحدود. وافقت مصر ووقعت على إعلان المبادئ في الخرطوم لتعطي إثيوبيا إشارة البدء في بناء سد النهضة بوضعه الحالي ومخاطره. تم توقيع الاتفاق في ٢٣ مارس ٢٠١٥ فمن الذي أعد مسودة هذا الاتفاق ومن الذي راجع الآثار المترتبة عليه ومن الذي دفع الرئيس السيسي للتوقيع عليها؟!! ولمصلحة من؟! ولماذا لم تعرض الإتفاقية على مجلس النواب؟!

إن اتفاقية ٢٠١٥ كما يقول **الدكتور أحمد المفتى** الخبير القانونى الدولى من السودان والعضو السابق في وفد التفاوض والذي استقال احتجاجاً على الاتفاق فيقول"لم تنص فى مقدمتها على الاتفاقيات السابقة والتى تحكم العلاقة بين دول حوض النيل، وبين مصر والسودان، وبين إثيوبيا ومصر والسودان، وهى اتفاقيات عديدة ١٩٠٢، و١٩٢٩، و١٩٥٩ والتى تحدد حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل وتمنع قيام مشروعات إلا بموافقة دولتى المصب مصر والسودان". وتابع المفتى: "المشروع الإثيوبى كشف عن تقصير مصرى سودانى ١٠٠٪، لأن البلدين تجاهلا أن أساس أى مشروع مائى على الأنهار الدولية المشتركة، يعتمد على المدخل القانونى، وتقدير الوزن القانونى قبل الشروع فى تنفيذ المشروع".

واقترح الدكتور المفتي: يجب الوقف الفورى أمام إنشاء السد، **لأن إثيوبيا أجرت عملا نادر الحدوث فى العالم، هو أنها أخلت بمبدأ الإخطار المسبق طبقا للاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم عمل السدود على الأنهار المشتركة بين الدول قبل الشروع فى إقامة السد، لوضع الإطار القانونى، وهو ما حدث عند إنشاء السد العالى وسد مروى فى السودان اعتماداً**

- أكد العديد من الاصدقاء الذين تابعوا المقالات على أهمية التعرض لاتفاق إعلان المبادئ فتم إضافة الجزء الجديد الخاص به.

على اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩، وهو ما لم يحدث مع حالة سد النهضة، حيث تم التعاقد بالأمر المباشر، والبدء فى الإنشاءات فى مايو ٢٠١١، ثم تم إخطار مصر بصورة غير قانونية التى تستوجب عدم البدء فى التنفيذ حتى يتم استصدار الموافقة القانونية طبقا لما يسمى الإخطار المسبق، والتى أخطرت بدورها السودان بالمشروع بعد البدء فى إجراءات تنفيذ المشروع على النيل الأزرق الذى يمد مصر والسودان بـ٦٥٪ من حصتهما المائية[٣١].

لقد قدمت مصر والسودان تنازل ضخم بالتوقيع على إعلان المبادئ والذي أعطي إثيوبيا شرعية استكمال البناء والملء إضافة إلى إعطاء شرعية لتمويل سد النهضة من البنوك وشرعية للشركات العاملة في البناء. لمصلحة من تم ذلك؟! عند توقيع الاتفاق أرتجل الرئيس السيسي كلمة أكد خلالها على أهمية وجود ثقة متبادلة بين مصر وإثيوبيا أفضل من التوقيع على وثائق كانت محل نقاش بين الحضور، وأن الفترة المقبلة تحتاج إخلاص نوايا أكثر من الوثائق أو الاتفاقيات المكتوبة!!!

ضمن ديباجة إعلان المبادئ أقرت مصر أن النيل نهر عابر للحدود. وهو تعبير يصب في صالح الفهم الإثيوبي لنهر النيل، ويلتف حول المبدأ الذي أقرته محكمة العدل الدولية بشأن (حوض النهر الدولي) وبما يعطي لأثيوبيا التمسك بما تزعمه من حق التصرف في النيل الأزرق دون إخطار لدول المصب باعتباره بحيرة إثيوبية. ولقد أوضح الاستاذ عبدالخالق فاروق الفرق بين النهر الدولي والنهر العابر للحدود والذي غير الصفة القانونية لنهر النيل وهي كارثة فيقول :

- **أولاً**: **حوض "النهر الدولي" يعتبر "وحدة هيدرولوجية واحدة"** لا يجوز تقسيمه، في حين ان حوض "النهر العابر للحدود" يعتبر بحيرة تابعة لدولة المنبع، وهو ما جعل إثيوبيا تعلن بعد الملء الأول، أن نهر النيل أصبح بحيرة اثيوبية.
- **ثانياً**: **في حالة "النهر الدولي"، تكون المياه مياه مشتركة "مياه دولية"**، وفي هذه الحالة، لا سيادة لإثيوبيا عليها، سوى على مواردها المائية الداخلية، عما يتدفق فى الروافد من المياه الدولية، في حين ان الموارد المائية لدولة المنبع في "الانهار العابرة للحدود"، هى ملكية خالصة لدولة المنبع، وهى صاحبة سيادة مطلقة على مواردها المائية، وهو ما جعل إثيوبيا تكرر ان موضوع مياه نهر النيل، هو جزء من سيادتها، وان المياه مياهها.
- **ثالثاً**: **يعترف القانون الدولي لدول المصب لـ"النهر الدولي"**، بالحقوق التاريخية المكتسبة، اى بالاتفاقيات السابقة، على العكس من دول المصب لـ"النهر العابر للحدود"، الذى لا يتمتع بهذه الميزة، وهو ما يجعل إثيوبيا ترفض الإعتراف بالحقوق المكتسبة لمصر من مياه النيل، وفقاً لاتفاقيات سابقة.

- **رابعاً: لا يسمح القانون الدولي بإقامة أي سد او منشأ على طول مجرى "النهر الدولى"**، الا بموافقة دول المصب، ولا يفرض نفس الشرط، على مجرى "النهر العابر للحدود"، بلى تعتبره من مسائل السيادة لدول مجرى "النهر العابر للحدود".
- **خامساً: لقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة للمياه لعام ١٩٩٧ والخاصة بالأنهار الدولية**، على ضرورة قيام دولة المنبع الراغبة في إنشاء سد على نهر دولي مشترك، بجميع الدراسات البيئية والإنشائية؛ وأن تُخطر بها في شفافية تامة الدول التي تليها، المحتمل أن تتضرر من إقامة هذا السد أو المُنشأ، وإذا ما رفضت الدولة التي يمكن أن تتضرر، فينبغي تأجيل إقامة السد أو المُنشأ لحين التوافق والتراضي حول التداعيات الضارة لهذا السد وتلافيها.
- **سادساً: من الحصانات القانونية الدولية التى يمنحها القانون الدولي للأنهار الدولية**، واشتراطه للموافقة على أى تمويل للمشروعات المائية عليها، ألا يؤثر المشروع بالضرر، على أي دولة أخرى من دول حوض النهر الدولي.

ورغم ذلك وقعت مصر والسودان على وثيقة تحويل نهر النيل من نهر دولي إلى نهر عابر للحدود ،وفي البند الثاني أقرت مصر ووافقت على ان الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة. ورغم أن كل خبراء السدود والدراسات أقرت أن توليد الكهرباء يتحقق من سد سعته ١١ مليار م[٣] ولا تزيد على ١٤ مليار م[٣]. فكيف وافقت مصر على بناء سد لتوليد الكهرباء بسعة ٧٤ مليارم[٣]؟! ومن هو فريق التفاوض الذي شارك في هذه المفاوضات؟ ألم يخطر في بال الفريق المشارك أن هذه السعة المبالغ فيها ليس الهدف منها توليد الكهرباء ولكن وضع صنبور على نهر النيل وتحويله إلى بحيرة إثيوبية.

كما اتفق على استكمال الدراسات والمفاوضات خلال ١٥ شهر من تاريخ الاتفاق اي بنهاية يونيو ٢٠١٦. ورغم عدم إنجاز الاتفاقات وعدم تقديم الدراسات وبعد انتزاع موافقة مصر والسودان على إعلان العار مضت إثيوبيا في طريقها غير عابئة بأي تحفظات.

ركز البند الثامن من إعلان المبادئ على مبدأ أمان السد وأقر: تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.(وهو مالم يحدث بل أن إثيوبيا رفضت عمل دراسة الاستشاري الفرنسي) وأقر الاتفاق (سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية) وهو مالم يحدث حتي الآن.ولا نعرف ماذا يعني حسن النية في قضايا الأمن القومي؟!!

يقول **الدكتور أحمد المفتي "اتفاق المبادئ الموقع فى ٢٣ مارس شارك فيه ٧ مستشارين قانونيين من إثيوبيا وغياب الخبراء القانونيين لمصر والسودان**، وهو جاء لإسكات الأصوات التى تثيرها المعارضة فى السودان ضد المشروع الإثيوبى، وللأسف كانت نتيجة الاتفاق الثلاثى لقادة الدول هو أنه جعل الوضع أسوأ، بـ"نباهة الإثيوبيين"، لأنه تسبب فى تقوية الموقف الإثيوبى وقنن سد النهضة، وحوله من سد غير مشروع إلى مشروع قانونياً، لأن به إطار مبادئ ولم يكن هناك داع لهذا الاتفاق الذى كان يتضمن ١٠ مبادئ فى حين اتفاقية عنتيبى كان بها ١٥ مبدأ تم الاتفاق عليها بالإجماع، وكانت أفضل من اتفاق المبادئ، **كما أن إثيوبيا تدخلت لإعادة صياغتها بما يحقق المصالح الإثيوبية فقط، وحذفت بند الأمن المائى، وهو ما يعنى ضعفا قانونيا لاتفاق المبادئ، خاصة أنه لا يعطى مصر والسودان ولا نقطة مياه وأضعف الاتفاقيات التاريخية**"[٣٣]. هذا الحوار منشور في جريدة مصرية منذ أكثر من سبع سنوات!!!

إن إعلان المبادئ مليئ بالعوار القانوني الذي يهدر الحق في المياه والحقوق التاريخية لمصر والسودان في كل بند من بنوده.

البند الثالث من الاتفاق خاص بعدم التسبب في ضرر ذي شأن وإذا حدث الضرر فعلي الدولة المتسببة تخفيف الضرر أو التعويض عنه. ولا نعرف كيف تعوضنا إثيوبيا على خفض حصتنا من المياه وما تسببه من أضرار جسيمة بالحياة في مصر.

البند الرابع نص على ان المفاوضات لا تتعارض مع إستكمال بناء السد وأن قواعد التشغيل السنوي يجوز لمالك السد فقط ضبطها دون مشاركة من دول المصب .كيف تمت الموافقة على هذا البند الذي يجعل تشغيل وإدارة السد ملكية مطلقة لإثيوبيا؟! والإكتفاء بمجرد إخطار دول المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة مجرد إخطار. ثم الحديث عن إنشاء آلية للتنسيق حول تشغيل سد النهضة والسدود في مصر والسودان. ولم يذكر باقي السدود الإثيوبية على النيل الأزرق.

البند السادس سمي بناء الثقة وان مصر والسودان لهم الأولوية في شراء الكهرباء المولدة من سد النهضة. هل مصر التي تملك فائض من إنتاج الكهرباء توافق على هذا المشروع الكارثة لتستورد كهرباء من إثيوبيا؟!

تكرر اكثر من مرة في الاتفاق موضوع حسن النية، وواضح ان الرؤساء الثلاثة الموقعين لا يعرفون ان جهنم مفروشة بالنوايا الحسنة. **عند زيارة إبي أحمد لمصر عام ٢٠١٨ قال في المؤتمر الصحفي إنه يخاف الله ولا يسمح بإيذاء أي دولة لحساب تنمية بلاده**. وتابع: "نريد أن

تكون الثقة سائدة بيننا في هذا الشأن.. نحن سنكون مساعدين لبعضنا البعض، وهذا ما اتفقنا عليه"، و"**والله لن نقوم بأي ضرر لمياه مصر**". وفي إطار التراجيديا السوداء التي نعيشها طلب الرئيس السيسي خلال المؤتمر الصحفي، من رئيس الوزراء الإثيوبي ترديد قسم وراءه. وقال الرئيس لأبي أحمد علي: "قول وراي والله لن نقوم بأي ضرر بمياه مصر، والله والله لن نضر بكم أبدا".أصبحت النوايا الحسنة والقسم هي من تحكم سياستنا الخارجية وتواجه الاخطار الوجودية التي تواجه مصر وهكذا تدار قضايا الأمن القومي والإضرار بمصالح مصر ومستقبلها واستمرار الحياة بها ولا حول ولا قوة إلا بالله!!!

البند العاشر من إتفاق المبادئ نص على مبدأ التسوية السلمية للنزاعات فنص على أنه في حال فشل المفاوضات، على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات (أي التزام الموقعين على الوثيقة، بعدم اللجوء لعمل عسكرى)، يمكن للدول الثلاث "مجتمعين" اللجوء للتوفيق، الوساطة، أو إحالة الامر إلى رؤساء الدول الثلاث!، وهو ما يعنى إستبعاد اللجوء إلى القضاء الدولى الملزم، والاكتفاء بمستوى أقل، وهى مجرد "وساطة"، هذا من ناحية،ومن الناحية الأخرى، إحالة الأمر للرؤساء الثلاثة "مجتمعين" يعطي حق الفيتو لرئيس أثيوبيا! إذا رفض المشاركة، وهو في نفس الوقت يعني اشتراط موافقة اثيوبيا، على عملية اللجوء إلى الوساطة، ذاتها، وموافقتها على شخصية الوسيط نفسه، أيضاً!.

إن التوقيع على إعلان المبادئ وعدم الإعلان عن وفد التفاوض المشارك يضع عشرات علامات الاستفهام حول هذا الاتفاق الكارثي المعيب الذي أضر بالحقوق المصرية الثابته في مياه النيل. ويؤكد ذلك عدم عرض الاتفاق على مجلس النواب رغم انه لو عرض كانت ستتم الموافقة عليه بفعل الأغلبية المختارة. ولقد تجاوزت الأحداث على أرض الواقع الاتفاق من حيث عدم تقديم دراسات أمان السد واستكمال الدراسات التي طلبتها منظمة السدود الدولية، أو من حيث الملء الأول والثاني رغم إرادة مصر والسودان. لتصبح مصر أمام إختبار وجودي بفعل سد النهضة الذي وافقت حكومة مصر على بنائه بهذا الحجم في الاعلان المشؤوم وليصبح سد النهضة أمر واقع.

أقر مدير سد النهضة الإثيوبي، في تصريحات للعربية، باحتمال تأثر مصر والسودان بعمليات ملء السد، مشيرا إلى أن الملء الثالث سيكون في أغسطس وسبتمبر المقبلين. ورغم التأثرات المحتملة على دولتي المصب، استبعد إيقاف عملية الملء الثالث معتبراً أنها عملية تلقائية. كما أعلن أعلن البدء في تجربة التوربين الثاني لإنتاج الكهرباء خلال

أسابيع، لافتا إلى أن تصريحات مصر والسودان بشأن خطورة وتأثيرات السد لا تعني إثيوبيا، معللا ذلك، بأن إثيوبيا لم تتخط ما اتفق عليه عام ٢٠١٥ بخصوص عمليات الملء[٣٤].

وكانت مصر، جددت تأكيدها على أن سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا على نهر النيل يرتبط بـ"قضية وجودية" لمصر وشعبها، فيما لم تسفر الجهود حتى الآن عن اتفاق بشأن السد الذي يثير قلق القاهرة والخرطوم على حصصهما من الماء

لقد خرقت إثيوبيا اعلان المبادئ بعدم إستكمال دراسات أمان السد، ثم بالملء الأول والثاني المنفرد وبعد أيام تبدأ الملئ الثالث، وأيضاً باستبعاد مصر والسودان من الإدارة المشتركة للنيل الأزرق بما يعني فعلياً سقوط وإنتهاء وموت إعلان المبادئ الذي كان التوقيع عليه أكبر خطأ لمصر منح إثيوبيا شرعية للسد غير الشرعي !!! إضافة لتصريحات وزير الخارجية المصري بأن الملء الثاني لن يضر بمصالح مصر وهو ما استخدمته إثيوبيا لتمرير الملء الثاني بمباركة وزير الخارجية الذي ذهب بعد أسابيع إلى مجلس الأمن الدولي يشكو من مخاطر سد النهضة على الأمن المائي المصري!!

٧ – ما العمل ؟!!

أخطر ما يواجهنا في قضية سد النهضة هو ما تحاول أن تفعله إثيوبيا ضاربة عرض الحائط بكل المعاهدات والقوانين الدولية. وهي تهدف من بناء السد إلى تحقيق هدفين هما:

أولاً: تحويل النيل الأزرق من نهر دولي إلى بحيرة إثيوبية والتحكم فيه.

ثانياً: التحكم في كميات المياه التي تصل إلى دولتي المصب السودان ومصر.

بالنظر إلى الاتفاقيات الحاكمة الموجودة نجد أن هناك العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها وهي على سبيل المثال لا الحصر، برتوكول روما ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا، واتفاقية أديس أبابا ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا، ومعاهدة لندن بين بريطانيا وبلجيكا ١٩٠٦، وأيضاً إتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا، وإتفاقية ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا، وإتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان. إضافة إلى الاتفاقية الخاصة باستخدام المجاري المائية في الأغراض الملاحية والتي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ وقد وقعت عليها مصر والسودان ورفضت إثيوبيا التوقيع.

يوجد عدد من المفاهيم القانونية الهامة عند تناول قضية سد النهضة وحقوقنا المائية منها:

الأمن المائي

يعتبر مفهوم الأمن المائي، أو "الأمن القومي المائي" أحد أبعاد الأمن القومي، وذلك لما يمثله من أهمية في تنمية واستدامة الحفاظ على كيان الدولة. لذلك اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه:احتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف ب "حد الأمان المائي"، وهو متوسط نصيب الفرد سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة في الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي. وحدد هذا النصيب عالميا بمقدار ١٠٠٠ متر مكعب للفرد/ سنة؛ وإقليميا هنالك آراء تذهب حتى ٥٠٠ متر مكعب للفرد/ سنة.

العدالة المائية

إن العدالة المائية مفهوم واسع يصعب تعريفه بشكل دقيق لكنه يستند إلى[٣٥]:

- الآليات الملائمة للاستفادة بإنصاف من المياه العابرة للحدود.

- عدم تعريض المياه لقوي العرض والطلب لأنها مورد اجتماعي وليس اقتصادي.
- مراعاة قواعد العدالة والإنصاف بين جميع المنتفعين لتحقيق المصالح المتناقضة.
- أن تتضمن مفهوم التنمية المستدامة لحفظ حقوق الأجيال القادمة من المياه.
- اعتبار المياه أحد عناصر الأمن الإنساني لأنه ضروري للبقاء.

مبدأ عدم الإضرار

يعتبر مبدأ عدم الإضرار من المبادئ الجوهرية في مجال استخدامات مياه الأنهار الدولية، حيث بات مستقراً وتم إقراره في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن التطبيقات القضائية له، ومن الثابت أن هناك قاعدة قانونية قديمة استقرت في القانون الروماني نصها: "استعمل ما هو مملوك لك دون الإضرار بالآخرين" الأمر الذي يدعونا إلى محاولة الوقوف على المفهوم الدقيق لوصف الضرر وبيان الأساس القانوني لمبدأ عدم إحداث الضرر. ويعرف الضرر بأنه: "انتهاك لحقّ قانونيّ معني. ويعرف أيضاً بأنه: مساس بحق أو مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي. وتدخل الدولة في نطاق المسئولية متى تسببت في إحداث الضرر، بحيث يترتب على هذا الضرر إنقاصاً لنصيب دولة متشاطئة من دول الحوض للمياه، أو ينتج عنه إحداث نقص في كمية المياه المتدفقة نحو بقية الدول المتشاطئة. أو إحداث تأثيرات على نوعية المياه عن طريق صرف الملوثات الطبيعية أو الصناعية في النهر" [٣٦].

أهم مبادئ القانون الدولي الداعمة لموقف مصر

وضع القانون الدولي عدداً من المبادئ في القضايا المشابهة لقضية مصر تجاه سد النهضة الإثيوبي والتي يمكن البناء عليها والاستفادة منها وهي:

مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات

أكدت إتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات والتي تم إقرارها في ٢٣ أغسطس ١٩٧٨، على مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، وقد أتضح ذلك بداية من الموافقة على مبدأ توارث وقدسية الحدود وهو ما انتهت إليه الدول الأفريقية بشكل خاص في اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً – الاتحاد الأفريقي حالياً – وذلك يشمل التأكيد على شرعية اتفاقيات مياه النيل السابقة والتي تدعي دول المنبع بطلانها وتصر على تغييرها.

مبدأ الانتفاع المنصف والعادل للمجاري المائية

تدعو مصر إلى إعمال هذا المبدأ عند النظر في مسألة توزيع الأنصبة المائية في حوض النيل، حيث يتعين حصول كل دولة على نصيب عادل ومنصف عند تقاسم مياه النهر، وقد تعرضت المادة الخامسة من قواعد هلسنكي للقانون الدولي لعام ١٩٦٦ لتحديد ما يعرف بمبدأ الاقتسام العادل والمنصف حيث تضمنت إحدى عشر مؤشراً إرشادياً في هذا المجال. وقد أكدت إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧علي ذلك وأخذت في الاعتبار عوامل الجغرافيا والمناخ، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية والوزن النسبي للسكان الذين يعتمدون على النهر وهو ما يعد في صالح مصر.

مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة

يقوم هذا المبدأ على فكرة مؤداها احترام الكيفية التي جري العمل بها في اقتسام واستخدام مياه النهر الدولي فيما بين الدول المتشاركة في مجراه، بشرط أن يكون هذا الاقتسام والاستخدام قد جري تطبيقه لفترة تاريخية طويلة إلى الحد الذي تصبح معه حصة المياه التي تستخدمها الدولة واقعاً متواتراً لفترة طويلة دون اعتراض دول النهر وبحيث تصبح هذه الحصة ذات أهمية حيوية في حياة الدولة المستفيدة.

شرط الإخطار المسبق عن التدابير المزمع عقدها في أي دولة

يعتبر هذا الشرط أحد العوائق الرئيسية في المفاوضات المستمرة بين دول حوض النيل خاصة المفاوضات التي صدر عنها اتفاق عنتيبي من جانب بعض دول المنبع وحدها، ورؤية مصر بشأن الإخطار المسبق تتحدد في أنه يمثل إلتزاماً لدول المنبع لأن دول المصب في حالة القيام بأية مشاريع لن تؤثر على دول المنبع، في حين يحق لدول المصب أن تقلق من مشروعات وأعمال في دول المنبع من شانها التأثير على حصة مصر من المياه وذلك بإعتبار أن النيل ليس مجري لدولة بذاتها وإنما هو مجري مشترك بين دول الحوض جميعاً وهو ما أكدته إتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية ١٩٩٧. ولذلك فإن مقارنة السد العالى بسد النهضة هي مقارنة كاذبة لأن الضرر مختلف.

لذلك يوجد في القانون الدولي والسوابق الدولية المشابهة ما يدعم الموقف المصري ولكن لا نجد مبرراً لاستطالة المفاوضات لأكثر من عشر سنوات واتمام الملء الأول ثم الثاني والشروع في الملء الثالث قبل الوصول لاتفاق ملزم والتصميم على استكمال المشروع. لذلك يبقي أمامنا

سؤال المستقبل وهو ماذا نفعل في مواجهة الصلف والتشدد الإثيوبي والتأييد الأفريقي والدولي للموقف الإثيوبي.

ما العمل؟!!

توجد عدة خطوات ضرورية وملحة لوقف استكمال البناء قبل الوصول إلى إتفاق ملزم ونهائي بين إثيوبيا ودولتي المصب لذلك علينا:

١. ضرورة مراجعة السياسة الخارجية المصرية وتوجهات مصر الدولية على ضوء موقف مختلف دول العالم من قضية سد النهضة ودعم حقوق مصر والسودان.
٢. الإنسحاب الفوري من إعلان المبادئ الذي خرقته إثيوبيا بالملء المنفرد والتأكيد على وقف الملء الثالث لحين الوصول إلى إتفاق ملزم لكل الأطراف.
٣. مطالبة إثيوبيا بالوقف الفوري لأعمال البناء في السد لحين التوصل إلى اتفاق (التعلية والملء) وتقديم الدراسات اللازمة عن السد وأمانه، والتأكيد على أن حوض نهر النيل نهر دولي تنظمه الاتفاقيات والقوانين الدولية وهو ليس بحيرة إثيوبية بل نهر دولي عليه عدد من الدول المتشاطئة.
٤. التأكيد على ان رفع جدار السد متراً واحداً هو بمثابة إعلان الحرب على مصر.
٥. التأكيد على ضرورة الإدارة المشتركة لنهر النيل وأي سدود مقامة عليه بما يحفظ حقوق الدول المتشاطئة ويضمن تحقيق التنمية المستدامة لكل دول حوض النيل.
٦. رفض أي انتقاص من حصص مصر والسودان المائية والراسخة منذ سنوات والمحمية بالاتفاقيات والقوانين الدولية والسوابق المشابهة في أحواض الأنهار الدولية واتخاذ كافة الأساليب اللازمة لوقف أعمال بناء السد ووقف الملء وعدم الصمت حتي يتحول السد إلى أمر واقع.
٧. إبلاغ كل الشركات العاملة في السد أنهم يشاركون في عمل عدائي ضد الدولة المصرية.
٨. شن حملة إعلامية دولية لتعريف الرأي العام العالمي بعدالة الموقف السوداني والمصري وأطماع إثيوبيا الإقليمية في تحويل حوض النيل إلى بحيرة إثيوبية.
٩. التمسك بالتنسيق التام مع السودان باعتبار سد النهضة قضيتنا المشتركة ودعم كل أشكال التنسيق الداعمة للموقف المشترك في المحافل الدولية ووقف أعمال البناء.
١٠. وقف التعامل مع الولايات المتحدة والبنك الدولي في قضية سد النهضة كأطراف ثبت بالتجربة تواطؤهم مع الأطماع الإثيوبية وهم يؤيدون تسليع المياه.

١١. دعم ثوار جبهة تحرير بني شنقول لتحرير الإقليم وعودته للسيادة السودانية.
١٢. دعم السودان في مطالبتها باسترداد أراضي بني شنقول المقام عليها السد.
١٣. المشكلة ليست السد بل الثقل السياسي والإقليمي لمصر ومستقبل علاقاتها بالمنطقة وبالعمق الأفريقي.
١٤. إستخدام كافة الوسائل والأساليب القانونية والسياسية السريعة والحاسمة لوقف أعمال الملء وإلا نصبح موافقين على تحويل النيل إلى بحيرة إثيوبية.
١٥. اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإصدار حكم بوقف أعمال البناء واستخدام الأحكام القضائية الدولية في قضايا سدود مماثلة في مختلف دول العالم.
١٦. استخدام كل عناصر القوة المصرية وكافة الوسائل والأساليب المتاحة لوقف أعمال الملء الثالث.

سد النهضة يهدد استمرار الحياة في مصر والسودان، ويهدد وضع مصر في المنطقة وثقلها السياسي. وليكن التحرك بحجم الخطر !!

مراجع الدراسة

1-https://www.sis.gov.eg/Story/545/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87?lang=ar

2- وزارة الري والموارد المائية https://www.mwri.gov.eg/nile-river/2-

3- https://www.mwri.gov.eg/nile-river/

4- https://www.marefa.org/%D8%AE%D8%B2%D8%A7%D9%86_%D8%B3%D9%86%D8%A7%D8%B1/simplified

5- https://www.marefa.org/%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D8%B5/simplified

٦- عباس محمد شراقى – تداعيات سد النهضة الاثيوبى على الأمن المائى المصرى – المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل – ١ أكتوبر ٢٠١٨ – صفحة ٩.

٧- أ.د. عباس محمد شراقى – المخاطر الجيولوجية والبيئية فى منطقة سد النهضة الاثيوبى.

٨- مصراوي – وزير الري الأسبق: كفاءة سد النهضة الإثيوبي لتوليد الطاقة محدودة ولا تتعدى ٣٠٪- ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤.

٩- العربية – مصر: كفاءة سد النهضة ٣٠٪ وهذا سر استفزازات إثيوبيا – ٢٥ فبراير ٢٠٢١.

١٠- م.د احمد جاجان عباب حمد – تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان(دراسة في الجغرافية السياسية (– مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية المجلد: ١٣ العدد: ٢ لسنة ٢٠١٨.

١١- عبدالمولي إسماعيل – سدُّ النّهضةِ ....ودَورُ مؤسّساتِ التمو يلُ الدوليةُّ في تسليع مياه النيل.

١٢- الدكتورة ليلى عاشور حاجم – دور الأدوات الاقتصادية في الإدارة المتكاملة للمياه :رؤية في اقتراح تسعير المياه الدولية – كلية العلوم السياسية جامعة النهرين.

١٣- RT – وزير الري المصري لإثيوبيا: الحيوانات لديكم تستهلك مياه أكثر من حصة مصر والسودان – ٢٠٢٠/٧/١٥.

١٤- مصراوي – محمد نصار- ممثل الخرطوم السابق في المفاوضات: إثيوبيا تستهدف بيع المياه لمصر.. والسد مقام على أرض سودانية – ٢١ مارس ٢٠٢٠

١٥- عبدالمولي إسماعيل - سد النهضة ودور مؤسسات التمويل الدولية في تسليع مياه النيل - مصدر سابق - صفحة ١١.

١٦- أحمد عزالدين أسعد - العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية:رهانات الهيمنة والتغلغل في أفريقيا - قضايا إسرائيلية - العدد ٨٠ .

١٧- سعاد عشاب، كميلية شتواني - رسالة ماجستير في جامعة مولود معمري - تيزي وزو- بعنوان " السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية: دراسة حالة إثيوبيا " - ٢٠١٦/٢٠١٧ صفحة ٤٧.

١٨- أريج جمال محمد أحمد- توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية " النموذج الأثيوبي " المركز الديمقراطى العربى.٣٠. يوليو ٢٠١٦.

١٩- جودة شقليه، نائل عيسى. رسالة الماجستير، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي: ١٩٩١ - ٢٠١١، جامعة الأقصى- غزة، صفحة ١٣٩ -١٤٠.

٢٠- سامح عباس، العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل،كلية آداب دمنهور - يونية ٢٠١٠.

٢١- جودة شقلية،نائل عيسي - مرجع سابق، ص ١٤١.

٢٢- أ.د. وليد عبدالحي - الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه سدّ النهضة الإثيوبي - مجموعة التفكير الاستراتيجي - أغسطس ٢٠٢٠.

23- https://www.zamanalwsl.net/news/article/8432

٢٤- أمير مخول - النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا من "شدّ الحزام" إلى "الحزام والطريق" - قضايا إسرائيلية - العدد ٨٠.

٢٥- ضياء الدين القوصي - جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل الرؤية المصرية - مجلة أوراق الشرق الأوسط - العدد ٤٦ - ٢٠٠٩م - صفحة ٥٦.

٢٦- وزارة الموارد المائية والري - استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠ - ديسمبر ٢٠١٦.

٢٧- محمد حافظ الماحى، ياسمين صلاح عبدالرازق، محمد على فتح الله - التوجيه الاقتصادي للموارد المائية في الزراعة المصرية في ضوء أزمة سد النهضة - مجلة كلية الزراعة جامعة الإسكندرية - ٢٠٢٠.

٢٨- أ.د عدلي سعدواي - سد النهضة وانسداد أفق الوصول إلى حل - مركز العلومات ودعم اتخاذ القرار - آفاق استراتيجية - السنة الأولي - العدد الثالث - يونيو ٢٠٢١- صفحة ١٤٦-١٥٢.

٢٩- مجدي عبدالهادي - سد النهضة: أبعاد الأزمة والمواجهة بين مصر وإثيوبيا - مركز الجزيرة للدراسات - ٤ نوفمبر ٢٠١٩.

٣٠- البوم السابع - أحمد أبو حجر - "كهرباء السد العالى" لـ"اليوم السابع":كل مليار متر ينخفض من حصة مصر المائية يقلل إنتاج الكهرباء ٢٪. والتأثير على مصر حتمى. ويمكننا عمل ربط كهربائى مع إثيوبيا.. وأسعارها تتوقف على شطارة المفاوض المصرى - ٢٧ يونيو ٢٠١٣ .

٣١- المصري البوم - متولي سالم - الدكتور أحمد المفتى العضو المستقيل من «اللجنة الدولية للسد»: «اتفاق

المبادئ» لا يمنح مصر «نقطة مياه واحدة» - ٢٠١٥/١٢/١٢.
٣٢- عبدالخالق فاروق - الفرق بين النهر الدولي والنهر العابر للحدود.
٣٣- المصري اليوم - متولي سالم - حوار مع الدكتور أحمد المفتى - مرجع سابق .
٣٤- العربية نت - مدير سد النهضة: لا ننكر احتمالية تأثيرات الملء على مصر والسودان - ٢٧ مايو ٢٠٢٢.
٣٥- د/ ناصر السر ناصر محمد - سد النهضة الإثيوبي: وضعه القانوني، وأثره على الأمن القومي في حوض النيل - مجلة السودان - العدد السابع - سبتمبر ٢٠١٦ م - صفحة ٣ .
٣٦- الدكتور مساعد عبدالعاطي شتيوي - الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية "دراسة تطبيقية على حوض النيل" - مجلة أفاق افريقية - الهيئة العامة للاستعلامات.
٣٧- عادل نبهان النجار- منتدي البدائل العربي - المسألة المائية وسد النهضة الإثيوبي" الإشكاليات وإطروحات للحل" - صفحة ٤ - ٦.

على مدى التاريخ كان النيل هو شريان ومصدر الحياة في مصر. ورغم كل ما مر علي مصر من غزاة ومحتلين وما شهدته من أزمات. يُعد سد النهضة الإثيوبي أكبر أزمة وجودية تواجه مصر واستمرار الحياة فيها. فالسد الإثيوبي جزء من مؤامرة كبري لتقزيم وعزل مصر.

لذلك حاولت الدراسة إلقاء الضوء على كيف يمثل نهر النيل المورد الرئيسي للمياه والحياة وللغذاء وحياة الإنسان والحيوان في مصر. فعرضنا لحصص المياه والأزمات وتوزيع المياه بين دول حوض النيل ومدى توافر وندرة مصادر المياه الأخرى كالأمطار والمياه الجوفية، ثم تعرضنا لمن يمول سد النهضة ويدعم أثيوبيا، كما حاولنا توضيح كيف يعمل البنك الدولي منذ سنوات على ترويج ودعم مشاريع تسليع المياه وعدم التعامل معها كحق وكمورد عام.

تلعب إسرائيل دور محوري في قضية سد النهضة ورغم مرور ٤٤ سنة على السلام، لازالت تسعى لحصار مصر وتجويعها، دعماً لشعار دولة العدو الصهيوني من النيل إلى الفرات والموجود على العلم منذ إنشاء الكيان وحتى الآن.

كما عرضنا لفقر مصر المائي وإشكاليات توفير مياه الري ومياه الشرب إضافة إلى تكلفة مصارد المياه الأخرى وعدم كفايتها، وأن استكمال المشروع والتهديد بحرمان مصر من حصتها، وأن كل ٥ مليار م٣ تنقص من حصة مصر، تُبور مليون فدان وتُفقد الآلاف لعملهم، وتزيد الواردات وتفاقم فجوة الغذاء.

الكارثة الكبرى أنه على الرغم من كل هذه الحقائق وقعت مصر على اتفاق إعلان المبادئ في ٢٠١٥ وهو كارثة لابد أن تسحب مصر توقيعها على الاتفاق.

صرخة صادقة للتصدي للكارثة قبل أيام من بدء الملء الثالث للسد.

وإذا لم نتحرك الآن ربما سنفقد الكثير الذي لا يمكن تعويضه.

